

**منهج التأويل عند البيهقي وتطبيقه
على قضية الذات والصفات
(١٣٨٤هـ - ١٤٥٨هـ)**

بحث مقدم من

د. إبراهيم محمد رشاد إبراهيم

أستاذ الفلسفة الإسلامية المساعد
كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي
ورئيس قسم الفلسفة الإسلامية
كلية دار العلوم - جامعة أسوان

٢٠١٨م

مقدمة

لقد تعرض القرآن الكريم للتأويل من قبل بعض الفرق الإسلامية، فمع تعدد هذه الفرق واختلافها أصبح لكل فرقة منهجها وأفكارها وأراءها المختلفة، وكان طبيعياً أن تبحث كل فرقة من جانبها عن أساس من القرآن الكريم والسنة النبوية يدعم آراءها، فما وجدت من هذه الآيات والأحاديث يتفق ومذهبها أخذته، وما كان منها يتعارض ومذهبها قامت بتأويله حتى يتماسي وآراءها المذهبية.

فمن دواعي التأويل التحرر من قيد النص ابتغاء التوفيق بين ما يفهم من صريح اللفظ وبين ما يقتضيه العقل، ولعل السبب في ورود الظاهر والباطن في الشرع هو اختلاف فطر الناس وتباين قرانهم في التصديق؛ ذلك لتنبه الراسخين في العلم على التأويل الجامع بينهما، بمعنى إخراج النص من دلالة الظاهرية إلى دلالة الباطنية، فالظاهر هو الصور والأمثال المضروبة للمعاني، والباطن هو المعاني الخفية التي لا تنجلي إلا لأهل البرهان، وكان التأويل عندهم هو الطريقة المؤدية لرفع التعارض بين ظاهر النص وباطنه.

أما عن الإمام البيهقي فقد اتفق مع السلف في منهج الاستدلال لمسائل العقيدة، والذي يعتمد على الكتاب والسنة وإجماع الأمة، إلا أنه قد خالفهم عند التطبيق، فهو سلفي في بعضه أشعري في بعضه الآخر، فهو يجمع بين السلفية والأشعرية في تناول قضايا العقيدة، فلقد قسم الصفات الخيرية إلى قسمين: صفات الذات، وصفات الفعل، أما عن القسم الأول من صفات الذات فقد أتضح لنا منهج في تناولها، والقائم على الإثبات والتأويل، إثبات لبعضها وتأويل للبعض الآخر، أما عن القسم الثاني من الصفات الخيرية وهي صفات الفعل مثل الاستبواء والنزول والمجيء والإتيان، فقد سلك في تناولها منهجين أيضاً هما التأويل والتفويض، وليس لهذه الصفات من الإثبات نصيب عنده، وكان تفويضه لها على أساس أن الآيات الواردة بذكرها من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله.

وفي هذا البحث أتساءل عما إذا كان البيهقي قد قدم الدليل العقلي على الدليل النقلية؟ واعتبار العقل هو الأساس لإثبات مسائل العقيدة؟ وهل اعتمد البيهقي على التأويل كمنهج في تناول النص الديني؟ بمعنى آخر إذا كان البيهقي قد اتفق مع السلف في منهج الاستدلال، فهل اتفق معهم في تطبيق هذا المنهج على صفات الله؟ سوف يحاول الباحث الإجابة على هذه التساؤلات من خلال منهج تحليلي لنصوص البيهقي.

المنبحث الأول

منهج التأويل عند البيهقي

أولاً: الإمام البيهقي... حياته ومؤلفاته.

كان عصر البيهقي من أزهى عصور الإسلام الثقافية، فقد كان فيه مشاهير الفلاسفة وأرباب الكلام، وكانت الثقافة قد بلغت أوجها وبلغ الاهتمام بالتأليف ذروته، ولقد ساهم البيهقي في ذلك حيث أنشأ مدرسة للتعليم حملت اسمه وهي المدرسة البيهقية في نسيابور^(١)

والإمام البيهقي هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى، وكُني بأبي بكر، ولقب بالحافظ^(٢) كما لقب بشمس الدين^(٣) أما البيهقي فنسبة إلى مدينة بيهق، وهي المدينة التي دفن فيها البيهقي، وهي مدينة كبيرة ناحية نسيابور، حيث أخرجت عدد كبير من العلماء والأدباء والفقهاء، وكان المسلمون قد فتحوها أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه^(٤)

ولد البيهقي (عام ٣٨٤هـ) لأسرة ميسورة الحال كانت تضع التعليم في مقدمة اهتماماتها، وهذا مما جعل البيهقي يتفرغ للعلم، حيث بدأ البيهقي بسماع الحديث في خراسان وهو ابن الخامسة عشرة من عمره على أبي الحسن محمد الحسين العلوي والحاكم بن عبد الله الحافظ وعبد الله بن يوسف الأصبهاني وأبي علي الروزباري وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي بكر بن فورك^(٥) ثم رحل إلى بغداد ثم الكوفة قاصداً علماتهما، وكانت بغداد في ذلك الوقت حاضرة العلم والعلماء.

(١) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ: كتاب المواعظ بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقرئية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون تاريخ، ج٢، ص ٢٦٢، ولقد قام الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي والمعروف بنظام الملك ببناء المدارس، ومنها مدرسة ببغداد ومدرسة بالبصرة ومدرسة ببلخ ومدرسة بأصفهان، وكان أشهرها المدرسة النسيابورية، والتي كان يدرس فيها إمام الحرمين الإمام الجويني، حيث كانت نسيابور تضاهي بغداد في العلم والعلماء.

(٢) اسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف بيروت، ١٩٩٠م، ج٢، ص ٩٤. انظر أيضاً ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م، ج٣، ص ٤٥.

(٣) حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، ١٩٤١م، ج١، ص ٥٣.

(٤) ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، لبنان، ١٩٩٣م، ج٥، ص ٣٣١.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ١١٤، وابن فورك هو محمد بن الحسن بن فورك أبو بكر الأنصاري الأصبهاني، كان شيخ المتكلمين على مذهب أبي الحسن الأشعري، ولم يكن متكلماً فحسب بل كان محدثاً بارعاً وفقهاً بارزاً، وتوفي عام ٤٠٦هـ انظر تاج الدين عبد الوهاب السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الطلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م، ج٤، ص ١٢٨.

ونظراً لتتبع البيهقي علماء عصره فقد كان معروفاً بسعة العلم وكثرة الاطلاع موفور الإنتاج وبرز في علم الحديث وعلم الفقه، وألف فيهما، كما برز في العقيدة، وعاصر شيوخ الأشعرية من المتكلمين، وأخذ عنهم مذهبه الأشعري، وكان أبرزهم أبو بكر بن فورك^(١).

أما عن تلاميذه الذين أخذوا عنه العلم فقد كان على رأسهم ابنه عبد الله الملقب بشيخ القضاة (ولد عام ٤٢٨ هـ وتوفي عام ٥٠٧ هـ)، وحفيده أبو الحسن عبيد الله (ولد عام ٤٤٩ هـ وتوفي عام ٥٢٣ هـ)، والفراوي أبو عبد الله محمد بن الفضل الصاعدي (ولد عام ٤٤١ هـ وتوفي عام ٥٣٠ هـ) كان شافعياً لقب بفقهاء الحرمين، أخذ الأصول والتفاسير على يد أبي القاسم القشيري، وتفقّه على يد إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، واعتنى بمؤلفات شيخه أبو بكر البيهقي، وأبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن الحافظ محمد اسحق بن منده (ولد عام ٤٣٤ هـ وتوفي عام ٥١٢ هـ)، وكان مؤرخ حافظ للحديث، ومن كتبه تاريخ أصبهان، وكتاباً على الصحيحين في الحديث، ومناقب الإمام أحمد^(٢).

أما عن مؤلفاته فقد كان البيهقي صاحب اطلاع واسع، ولقد ترك مؤلفات في العقيدة والحديث والفقه، وارتضى في مؤلفاته المذهب الأشعري، ومن هذه المؤلفات كتابه الأسماء والصفات^(٣) وكتاب البعث والنشور، والقدر، والاعتقاد^(٤) وأحكام القرآن^(٥) ودلائل النبوة^(٦) والسُنن الكبرى.

حيث يعتبر هذا الكتاب أهم مؤلفات البيهقي وأشهرها، فهو كتاب مسند، حيث لا يخرج فيه حديثاً أو أثراً أو حكاية أو شعراً إلا بالإسناد، وهو في عشر مجلدات، ولقد قيل عن مؤلفاته: "تصانيف البيهقي عظيمة القدر، غزيرة الفوائد،

(١) ابن العماد: شذرات الذهب، ج٣، ص٤٥.

(٢) خير الدين الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ج٥، ١٩٧٩م، ص١٩٤.

(٣) تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبعة السعادة القاهرة، ١٣٥٨هـ، وهذا الكتاب يتناول قسمين قضية أسماء الله تعالى وصفاته، فكان القسم الأول منه يتناول أسماء الله تعالى، والقسم الثاني تناول فيه الصفات وما يتعلق بها، وصفه السبكي بقوله: "أنني لا أعرف له نظيراً" طبقات الشافعية، ج٤، ص٩.

(٤) هو كتاب الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، تصحيح الشيخ أحمد مرسي، طبعة القاهرة، ١٣٨٠هـ وقد ألفه البيهقي بعد كتابه الأسماء والصفات، ليبين فيه ما يجب على المكلف اعتقاده والاعتراف به، وقال هو عنه "هذا الذي أودعناه هذا الكتاب اعتقاد أهل السنة والجماعة وأقوالهم" ص١٣.

(٥) قام بتحقيقه محمد زاهد الكوثري، القاهرة، ١٩٥١م، جمع فيه البيهقي نصوص الشافعي، وهذا مما يدل على مبلغ علمه بالمعاني الدقيقة في القرآن.

(٦) قام بتحقيقه عبد الرحمن محمد عثمان، دار النصر للطباعة، القاهرة، ١٣٨٩هـ، وقام بتحقيق الجزء الأول منه السيد أحمد صقر، وطبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٠هـ، وكتاب دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تكلم فيه عن مولد الرسول (ص) ونشأته وشرف أصله ووفاة أبيه وأمه وجدته، وذكر فيه صفاته الخلقية وزهده في الدنيا، وركز في مباحثه على المعجزات وخوارق العادات فذكر فيها أحاديث كلها صحيحة.

فينبغي للعالم أن يعتنى بها" (١) وقيل عنه: "الإمام الحافظ الأصولي، واحد زمانه في الحفظ وفرد أقرانه في الإتقان والضبط" (٢) لأنه جمع بين معرفة الحديث وفقهه (٣) وكان قائماً من الدنيا بالقليل (٤) وبعد حياة حافلة في جمع العلوم وتحصيلها وتدريسها، كانت وفاته (عام ٤٥٨ هـ) بنسيابور ثم دفن ببیهق (٥)

ثانياً: معنى التأويل لغة واصطلاحاً

يعد التأويل لغة (٦) هو الذي يعنى باللفظ والبحث عن معناه بعيداً عن أي غرض مذهبي أو اتجاه عقدي وهو يدور في المعاجم المتقدمة حول معاني التفسير أو الإصلاح، ولكن مع التطور الفكري والثقافي للحياة الإسلامية احتل التأويل مجالاً أوسع وانتقل من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، فعرّفه الغزالي بأنه: "بيان معنى اللفظ بعد إزالة ظاهره" (٧) وهو عند ابن رشد: "إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشيئيه أو بسببه أو لاحقاً أو مقارنة (٨)

(١) الزركلي: الأعلام، ج٥، ص ١٨٥.

(٢) الحافظ فخر الدين ابن عساكر: تبين كذب المقترى فيما نسب إلى الأشعري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م، ص ١٨٦.

(٣) عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني: الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الطبعة الأولى ١٩٦٢م، ص ١٢٣.

(٤) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، طبعة ١٣٩٨ هـ، ج١، ص ٨٥.

(٥) الزركلي: الأعلام، ج٥، ص ١٨٦.

(٦) لقد جاء في لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ): "يقال ألت الشيء أوله، إذا جمعته وأصلحته، فكان التأويل جمع معاني الفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه" ابن منظور: لسان العرب، مادة أول، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣٠٢ هـ ج١، ص ٣٤ وفي القاموس المحيط "التأويل مأخوذ من الأول وهو الرجوع، قال: آل إليه أولاً ومآلاً، أي رجع عنه وأرآته، ثم قال وأول الكلام تأويلاً وتأوله: أي دبره وقدره وقسره"، أنظر الفيروز أبادي: مادة أول، القاموس المحيط، ج٣، ص ٢٥ الأزهرى: تهذيب اللغة، تحقيق إبراهيم الأبياري، مطبعة الدار المصرية للتأليف والنشر، ١٩٤٤م، ج٥، ص ٣٤٧ الزمخشري: مادة أول، أساس البلاغة، الهيئة العامة لتصوير الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م، ج١، ص ٢٥ الزركشي: البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٢م، ص ١٤٩، ويذكر ابن منظور معنى آخر للتأويل وهو أن التأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل ابن منظور: لسان العرب، ج٣، ص ٣٤ وهذا المعنى نقله الزبيدي في تاج العروس إذ يقول "التأويل صرف الآية عن معناها إلى معنى تحتمله إذا كان المعنى الذي تصرف إليه موافقاً للكتاب والسنة الزبيدي: مادة أول، بتاج العروس في شرح القاموس، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٠٦ هـ، ص ٢١٤ الجرجاني: التعريفات، تحقيق د. عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٥٩.

(٧) الغزالي: إجماع العوام عن علم الكلام، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٨٦م، ص ٦٦ أيضاً المستصفي من علم الأصول، دار الفكر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ٢٨٧.

(٨) ابن رشد: فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، تحقيق د. محمد عمارة، دار المعارف القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، ص ٢٠.

إذن التأويل هو الطريقة المؤدية إلى رفع التعارض بين ظاهر اللفظ وباطنه، واختلف علماء اللغة في بيان الفرق بين التأويل والتفسير، فلقد أستعمل المفسرون التأويل بمعنى التفسير والبيان، فالقرطبي قد ذهب إلى أن التأويل يكون بمعنى التفسير، ويكون بمعنى ما يوول الأمر إليه، واشتقاقه من آل الأمر على كذا يؤول إليه أي صار، وأولته تأويلاً أي صيرته، أما التفسير فهو بيان اللفظ كقولك لا زيب فيه أي لا شك، وأصله من الفسر وهو البيان^(١) ولذلك قيل: التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير ما يتعلق بالرواية^(٢) ذلك لأن التأويل ملحوظ فيه ترجيح أحد احتمالات اللفظ، والترجيح يعتمد على الاجتهاد^(٣) إذن يتمثل الفرق بين التفسير والتأويل في أن التفسير يتجه إلى شرح الألفاظ شرحاً لغوياً يؤدي إلى المعنى الظاهر من النص، في حين يهتم التأويل بالمعنى الباطن، ولا يخرج التفسير عن معنى البيان والإيضاح، وبالتالي فمنهجه يعتمد على النقل والرواية، في حين يعتمد التأويل على استخدام العقل في تناول النص الديني أي منهج الدراية، فإلى أي منهج ينتمي الإمام البيهقي؟

ثالثاً: التأويل وإشكاليته عند الإمام البيهقي

بالرغم من أن رجال السلف في فجر وصدور الإسلام كانوا يتهيبون القرآن لأن الصحابة كانوا يرجعون إلى الرسول (ﷺ) فيما يشكل عليهم، فيبين لهم ما خفي من إدراكهم فلم يتنازعوا في مسأله، "ولم يتنازع الصحابة في مسألة وأحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة، لم يسموا تأويلاً ولم يحرفوها عن موضعها تبديلاً،

(١) القرطبي: تفسير القرطبي، دار الريان للتراث، د. ت. ج ٢، ص ١٢٥، والتفسير في اللغة "راجع إلى معنى الإظهار والكشف" انظر الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٧٤، ولقد جاء في القاموس المحيط: "التفسير الإبانة" الفيروز آبادي، القاموس المحيط المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٣٥م، ج ٢، ص ١١٠، وفي لسان العرب: "الفسر: البيان، وفسر الشيء أي أبانه، والتفسير مثله، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل" انظر ابن منظور: مادة فسر، لسان العرب، ج ٥، ص ٣٤، والرازي: مادة فسر، بمختار الصحاح، دار ابن كثير، بيروت، د. ت. ج ١، ص ٢١١، ويعرف التفسير اصطلاحياً بأنه: "علم نفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد (ﷺ) وبيان معانيه" انظر الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٤٧، ولقد ذهب السيوطي إلى أن التفسير "علم نزول الآيات وشنونها وأقاصيصها والأسباب النازلة فيها السيوطي: الإتيان في علوم القرآن، تحقيق محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ١٤٨، ولقد ذهب البيهقي موضعاً الفرق بين التأويل والتفسير إلى أن: "التأويل هو صرف الآية إلى معنى محتمل يوافق ما قبلها وما بعدها غير مخالف للكتاب والسنة، أما التفسير فهو الكلام في أسباب نزول الآية و شأنه البيهقي: معالم التنزيل في التفسير، طبعة المنار، القاهرة ١٣٤٥هـ، ج ١، ص ١٨، وهذا ما ذهب إليه ابن الجوزية حين رأى أن التفسير هو إخراج الشيء من علوم الخفاء، أما التأويل فهو نقل الكلام عن موضعه "ابن قيم الجوزية: مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، ص ٢٢، أيضاً ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، جمعية إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العرفان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ج ١، ص ٤٥٣.

(٢) أبو البقاء، الكليات، طبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٠هـ، ص ١٠٥.

(٣) محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٢٦٠.

ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها بل تلقوا ذلك بالقبول والتسليم" (١) لأن قلوبهم كانت عامرة بالإيمان، فلم يسألوا عن شيء ولم يققوا أمام وصف من أوصاف الله ليطلبوا من الرسول (ﷺ) عنه بياناً (٢) فالرسول والسلف لم يتوقفوا عن بيان معني آية من كتاب الله، وإنما الذي كفوا أنفسهم عنه هو الخوض في تأويل الآية، بمعنى عدم الخوض في الكلام عن حقيقتها (٣) إلا أن القرآن لم يلبث أن ناله ما نال التوراة والإنجيل من قبل، فقد ظهرت التأويلات المجازية لكثير من آياته على أيدي المعتزلة والمتصوفة والفلاسفة.

فلقد اعتمد المعتزلة في قولهم بالأسماء والصفات على القرآن والسنة مستخدمين في ذلك منهج التأويل العقلي وحمل النصوص على ما يوافق العقل لضبط مسائل العقيدة والدفاع عنها، فهم لا يترددون في تأويل ما يروونه من النصوص متعارضاً مع حكم العقل لأن حكم العقل قطعي عندهم، أما النصوص فدلالها ظنية (٤)

هكذا رفع المعتزلة من مكانة العقل وجعلوه حكماً على كل شيء، فعندهم أن العقل يسبق الشرع، وإذا تعارض العقل مع النقل يجب فوراً تأويل النقل حتى يتفق مع العقل، ولقد وضعت المشكلة نفسها أمام فلاسفة الإسلام، ففيلسوف العرب الأول الكندي قد أول النص الديني تأويلاً عميقاً معتمداً على المجاز اللغوي (٥) كذلك اعتمد عليه الفارابي في محاولته الجمع بين الحكمة والشريعة ورأى أن الدين لا يناقض الحكمة وإن كان هناك فروق ومناقضات ففي الظواهر لا في البواطن، وكفي لإزالة الفروق أن نعتد إلى التأويل ونطلب الحقيقة المجردة (٦) كذلك أدرك ابن رشد أنه من الممكن أن يقع تعارض بين ما ينتهي إليه العقل بدليله وبين ما قالته الشريعة، وهنا لا بد من التأويل بوصفه المخرج من هذا التعارض (٣) (٧) "فنحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان

(١) ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل للنشر، بيروت، ١٩٧٣م، ج١، ص ٤٠.

(٢) د. الشحات السيد زغلول: الاتجاهات الفكرية في التفسير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م، ص ٧٩.

(٣) د. محمد البهي: الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٤٠.

(٤) هنري كوربان: تاريخ الفلسفة الإسلامية من النبايع حتى وفاة ابن رشد، ترجمة نصير مروة وحسن قبيس، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م، ص ٧٨.

(٥) الكندي: رسالة الإبانة عن سجود الجرم الأقصى وطاعته لله " ضمن رسائل الكندي الفلسفية تحقيق د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م، ص ٢٤٥.

Al Fred L. Ivry: Al kinde metaphysics, New york 1974, P:34.

(٦) د. حنا الفاخوري، د. خليل الجرن: تاريخ الفلسفة العربية، دار المعارف، بيروت، ١٩٥٠م، ج١، ص ٢٨٥، كذلك اعتمد عليه ابن سينا، انظر ابن سينا: عيون الحكمة، تحقيق حسن عاصي، دار قيس بيروت، ١٩٨٦م، ص ٨.

(٧) ابن رشد: فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، ص ٨.

وخالفه ظاهر الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل^(١) ومع ذلك كان ابن رشد على وعي بخطورة التأويل وأثاره الضارة على العقيدة وعلى المؤمنين بها، لذلك رأى أن المبالغة في إتباعه دون قيد يترتب عليه تمزق الشريعة^(٢)

أما عن منهج البيهقي في التأويل وتطبيقه على قضية الذات والصفات، فقد كان البيهقي يعتمد على المنهج النقلي في إثبات أسماء الله تعالى، إذ قال: "إثبات أسماء الله تعالى ذكره بدلالة الكتاب والسنة وإجماع الأمة"^(٣) وكان منهجه في ذلك منهجاً سلفياً يعتمد على النص الديني، ولكن هذا لم يمنعه أن يلجأ إلى التأويل، وهنا يفترق البيهقي في منهجه عن منهج السلف حيث تظهر اشعريته في تطبيق هذا المنهج على قضية الذات والصفات، فقد جمع بين الدليل النقلي والدليل العقلي في تناوله لها، فالقرآن عنده: "على ظاهره، وليس لنا أن نزيله عن ظاهره إلا بحجة"^(٤)

لذا نجد البيهقي قد وضع لنا مجموعة من القواعد لتطبيق التأويل، منها ألا يكون التأويل واقع في أصل من أصول الشريعة، وأن يكون التأويل على معنى يحتمله الكلام بحيث يزول معه التشبيه وفي هذا المعنى يقول: "الأصل أن كل صفة جاء بها الكتاب أو صحت بأخبار التواتر أو رويت من طريق الأحاد، وكان لها أصل في الكتاب أو خرجت على بعض معانيه، فإننا نقول بها، ونجربها على ظاهرها من غير تكيف، ما لم يكن له في الكتاب ذكر، ولا في التواتر أصل، ولا له بمعاني الكتاب تعلق، وكان مجيئه بطريق الأحاد، وأفضى بنا القول إذا أجريناه على ظاهرة إلى التشبيه، فإننا نتأوله على معنى يحتمله الكلام، ويزول معه التشبيه"^(٥)

(١) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد أهل الملّة، ضمن فصل المقال تحت عنوان "فلسفة ابن رشد" مكتبة التربية للطباعة، بيروت ١٩٨٧م، ص ١٨١

(٢) ابن رشد: فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال، ص ١٥ ومن هذه القيود التي قال بها ابن رشد ما يلي أولاً: ألا يكون التأويل واقعاً في أصول الشريعة وأسسها الجوهرية ومبادئها؛ لأن هذه الأصول تؤخذ اعتقاداً وتسليماً ولا يصح تأويلها، فإذا وقع التأويل في هذه المبادئ فهو كفر، ثانياً: ألا ينصب التأويل على جميع ألفاظ الشريعة، وهو يحكي إجماع المسلمين على ذلك، ثالثاً: ألا يكون التأويل متعلقاً بأمر أجمع عليه المسلمون إجماعاً يقيناً على عدم جواز تأويله أما إذا كان الإجماع ظنياً فإن تأويله يعد ممكناً، رابعاً: أن يكون التأويل جارياً على قانون البيان العربي الذي يسمح بالمجاز أسلوباً للتعبير، خامساً: ألا يقوم بالتأويل إلا خاصة العلماء لأنهم أقدر على القيام به، ويجب عليهم ألا يصرحوا به للجمهور لأنهم لا طاقة لهم على فهمه؛ ولأن التأويل يؤدي إلى إثارة الشكوك والشبهات لديهم، كما يؤدي إلى سوء الظن بمن يقوم بالتأويل، ولذلك كان الواجب في حق هؤلاء إبقاء النصوص على ظاهرها دون لجوء إلى التأويل. إنظر ابن رشد: فصل المقال، ص ٨ - ١٥ وقد قصد ابن رشد من ذلك تضيق مجال التأويل.

(٣) البيهقي: الأسماء والصفات، تحقيق محمد زاهد الكوثري، طبعة مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٥٨هـ - ص ٣.

(٤) البيهقي: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، تصحيح الشيخ أحمد مرسي، طبعة القاهرة، ١٣٨٠هـ، ص ٤٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧.

إذن يجب ألا ينطبق التأويل على صفة من الصفات التي جاءت في القرآن أو الحديث، فكل صفة جاء بها القرآن فإنه يقول بها على ظاهرها من غير تأويل، ولكن يقوم بتأويل ما لم يكن له أصل في كتاب الله تعالى، وفي الوقت ذاته يكون التأويل على المعنى الذي يحتمله الكلام، أي تأويل النصوص الواردة حسب ما يقتضيه السياق^(١)

كذلك من شروط التأويل عند الإمام البيهقي أن يكون المعنى المصروف عليه عن ظاهره ممّا يجوز نسبته إلى الشارع؛ لأن المتأول يخبر عن مراد الشارع، لذلك يقول البيهقي: "لا يجوز حمله على الجارحة"^(٢)

هذه الضوابط إذا تحققت كان التأويل صحيحاً وإلا فلا، فإذا عرف معنى التأويل فيما يقول الأمدي: "كان مقبول معمول به، إذا تحقق بشروطه"^(٣) ولهذا فإن التأويل الفاسد هو التأويل الذي جرد من الدليل وخالف الأصول.

وإذا كان البيهقي قد اعترف بفضل العقل ومكانته في تناول قضية الصفات، إلا أنه قد سلك منهجاً متميزاً، هذا المنهج يتسم بتفضيل الأدلة النقلية على الأدلة العقلية، وهنا يتسق منهج البيهقي في عرضه لقضية الصفات مع منهج السلف، حيث كان يعرض أولاً لنصوص الكتاب والسنة، ثم ما أجمع عليه السلف، ومع ذلك فإنه إذا كان قد اتفق مع السلف في إثبات بعض الصفات، فإنه قد خالفهم في بعضها الآخر، حيث قال بالتأويل أحياناً، وأحياناً أخرى نجده يقول بالتفويض، حيث يعد التفويض هو الرأي الصحيح في نظره، بدليل تأييده له بأثر السلف، وأيضاً بدليل ما ذكره في كتاب الاعتقاد الذي يعتبر آخر كتاب جمع فيه ما يراه واجب الاعتقاد، حيث قال: "إن المذهب الصحيح في جميع ذلك هو الاقتصار على ما ورد به التوقيف دون التكيف، وإلى هذا ذهب المتقدمون من أصحابنا"^(٤) وكان يفرق في دراسته للصفة بين ما يرى إثباته وبين ما يرى تأويله، فعندما يريد إثبات صفة يعنون لها بقوله: "باب ما جاء في إثبات الصفة"، أما ما يريد تأويله يعنون له بقوله: "باب ما جاء في" أو "ذكر ما جاء في".

إذن هناك مناهج ثلاثة اتبعتها البيهقي في تناوله لمسألة الصفات، إما الإثبات، وإما التأويل، وإما التفويض، وهذا إن دل على شيء فإنما يدلنا على تردد البيهقي بين السلفية والأشعرية، وسوف يتضح ذلك من خلال المبحث التالي، والذي نتناول فيه الجوانب التطبيقية لمنهج التأويل عند البيهقي.

(١) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٤٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(٣) الأمدي: غاية المرام في علم الكلام، ص ١٣٥.

(٤) البيهقي: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، ص ٤٣.

المبحث الثاني

الجوانب التطبيقية لمنهج التأويل عند البيهقي

أولاً: التأويل .. وأسماء الله تعالى:

سلك الإمام البيهقي مسلك الأشاعرة في الحديث عن أسماء الله، وذهب إلى أن الطريق إلى إثبات أسماء الله تعالى يكون: "بدلالة الكتاب والسنة وإجماع الأمة" (١) ويرى أن أسماء الله تعالى لا يجوز إطلاقها عليه ما لم تدل عليه إحدى هذه الطرق الثلاثة، أي القرآن والسنة والإجماع، فالله تعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ (٢) وقال أيضاً: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ (٣) وكان النبي (ﷺ) إذا أوى إلى فراشه يقول: "اللهم باسمك أحيا وباسمك أموت" (٤) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث التي تدل على ثبوت أسماء الله تعالى ثبوتاً حقيقياً ألفاظاً ومعنى، وهو يوافق ما أجمع عليه السلف" (٥) فله تعالى أسماء كما قال النبي (ﷺ): "الله تسع وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة" (٦)

وفي تأويل البيهقي للحديث فيه إثبات لهذه الأسماء المحصورة بهذا العدد تسع وتسعين، وليس فيه نفي ما عداها من الزيادة عليها، وإنما وقع التخصيص بهذه الأسماء؛ لأنها أشهر الأسماء وأبينها معاني وأظهرها (٧) ولكن التساؤل هل الاسم عين المسمى عند البيهقي أم غيره؟

لقد ذكر البيهقي أن هناك ثلاثة آراء توضح ما إذا كان الاسم عين المسمى أو غير ذلك، حيث قال فيما أورده عن أستاذه أبي اسحق الإسفرائيني (ت عام ٤١٨ هـ): "أعلم أن أسامي الله سبحانه وتعالى على ثلاثة أقسام،

(١) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٢.

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٨٠.

(٣) سورة الإسراء، آية: ١١٠.

(٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، حديث رقم ٦٣١٢.

(٥) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٢.

(٦) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، حديث رقم ٧٣٩٢.

(٧) البيهقي: الاعتقاد، ص ١٣ ولقد تبني هذا الرأي قبل البيهقي البغدادي، وقام بتأويل الحديث بقوله: "ليست الفائدة في حصر أسمائه الحسنى بتسعة وتسعين المنع من الزيادة عليها، لورود الشرع بأسماء له سواها، وإنما فائدته أن معاني جميع أسمائه محصورة في معاني هذه التسعة والتسعين" أنظر البغدادي: أصول الدين، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص ١٢٠، ولقد تابع ابن تيمية وابن القيم البيهقي في قوله هذا، وبأن أسماء الله تعالى أكثر من أن تحصر؛ لأن من أسمائه تعالى ما استأثر بعلمه، فكيف لنا أن نصل إلى حصره وعده "انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن قاسم، مطابع الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ، ج ٢، ص ٤٨٢، وابن القيم: بدائع الفوائد، تحقيق هشام عطا، مكتبة الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ج ١، ص ١٦٦.

قسم منها للذات، وقسم منها لصفات الذات، وقسم لصفات الفعل، فالقسم الأول: الاسم والمسمى واحد، وهو مثل قديم وشيء وإله ومالك، والثاني: الاسم صفة قائمة بالمسمى، لا يقال أنها المسمى أو أنها غير المسمى، وهو مثل العالم والقادر؛ لأن الاسم هو العلم والقدرة، والثالث: هو من صفات الفعل، فالاسم فيه غير المسمى، وهو مثل الخالق والرازق؛ لأن الخلق والرزق غيره" (١)

ولقد ذهب البيهقي إلى أن الاسم عين المسمى وذلك في قوله: "ذهب بعض أصحابنا من أهل الحق في جميع أسماء الله عز وجل إلى أن الاسم والمسمى واحد، قال: والاسم في قولنا عالم وخالق لذات البارئ التي لها صفات الذات، مثل العلم والقدرة وصفات الفعل مثل الخلق والرزق، قال: ولا نقول لهذه الصفات أنها أسماء، بل الاسم ذات الله الذي له هذه الصفات" (٢)

إذن رأي أبيهقي هو الرأي القائل بأن الاسم عين المسمى وهو رأي الأشاعرة وخاصة أستاذه ابن فورك والحارث بن أسد المحاسبي فيما حكاه عنه الأستاذ أبو بكر بن حسن بن فورك، ويصح ذلك عندي بما يشهد له اللسان بذلك" (٣) وقال أيضاً: "الله عز وجل أسماء وصفات، وأسماءه صفاته، وصفاته أوصافه" (٤) أي أن هناك تلازم بين الاسم والصفة عند البيهقي، فكما أن الصفة تدل على الاسم، فالاسم أيضاً دليل على الصفة، ولا يعني كلامه هذا أنه يرى أن الأسماء هي الصفات بعينها: "لأن في إثبات أسماءه إثبات صفاته، فإذا ثبت كونه موجوداً فوصف بأنه حي فقد وصف بزيادة صفة على الذات هي الحياة، وإذا وصف بأنه قادر فقد وصف بزيادة صفة هي القدرة، وإذا وصف بأنه عالم فقد وصف بزيادة صفة هي العلم، إذ لولا هذه المعاني لاقتصر في أسمائه على ما ينبئ عن وجود الذات فقط" (٥)

هناك علاقة إذن بين أسماء الله تعالى وصفاته، وهي دلالة تلك الأسماء على اتصافه بما تتضمنه من صفات، حيث تشتق أسماءه من صفاته التي كلها مدائح، وأفعاله التي كلها حكمة، فالعلاقة هنا علاقة تلازم بين الاسم والصفة، أما عن تقسيم الصفات عند البيهقي فهي: "إما أن تكون صفات ذاته وهو فيما استحقه فيما لم يزل ولا يزال، أو صفات فعله وهي ما استحقه فيما لا يزال دون الأزل، ثم منه ما اقترنت به دلالة العقل كالحياة والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصير والكلام، ونحو ذلك من صفات ذاته، وكالخلق والرزق

(١) البيهقي: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، ص ٢٣.

(٢) البيهقي: الجامع لشعب الإيمان، تحقيق مختار أحمد النوي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ج١، ص ١١.

(٣) البيهقي: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، ص ٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٥) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ١١٠.

والإحياء والإماتة والعفو والعقوبة ونحو ذلك من صفات فعله، ومنه ثالثاً ما طريق إثباته ورود خبر الصادق به فقط، كالوجه واليدين والعين في صفات ذاته، وكالاستواء على العرش والإتيان والمجيء والنزول ونحو ذلك من صفات فعله" (١) ويستدل البيهقي على هذا التقسيم بقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (٢) فأشار الله تعالى في هذه الآيات إلى فصل أسماء الذات من أسماء الفعل" (٣) فهو تعالى: "لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية" (٤) إذن هناك ثلاثة أنواع من الصفات يثبتها البيهقي لله تعالى هي صفات الذات وصفات الفعل والصفات الخبرية.

ثانياً: صفات الذات... والتأويل:

يمكن القول أن منهج البيهقي في إثبات صفات الذات لله تعالى يعتمد على العقل والنقل معاً، ولا يهمل أحدهما على حساب الآخر، فإثبات هذه الصفات يكون عن طريق العقل مع ورود السمع به (٥) وفيما يلي نعرض رأيه في صفات الذات ليتبين لنا كيف استخدم منهج العقل والنقل معاً في إثباتها.

١- صفة الحياة: هي الصفة الأولى التي يثبتها البيهقي لله تعالى، ولقد بين: "أنه إذا ثبت أن الله موجود ووصف بأنه حي، فقد وصف بزيادة صفة على الذات وهي الحياة؛ لأن كل اسم يشتمل إثباته على إثبات الصفة التي يدل عليها، إذ لولا ذلك لأقتصر الله سبحانه وتعالى فيما سمى به نفسه على ما ينبت عن وجود الذات فقط" (٦) أما الآيات التي اشتملت على إثبات صفة الحياة فيوردها البيهقي مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (٧) وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ﴾ (٨) وقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ (٩) وقوله (ﷻ) في دعاؤه: "اللهم لك أسلمت، وبك آمنت وعليك توكلت، وإليك أنبت وبك خاصمت، أعوذ بعزتك لا إله إلا أنت أن تضلني، أنت الحي الذي لا يموت، والجن والإنس يموتون" (١٠)

(١) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ١١٠.

(٢) سورة الحشر، آية: ٢٢-٢٤.

(٣) البيهقي: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، ص ٢١.

(٤) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ١١٠.

(٥) البيهقي: الاعتقاد، ص ٢١.

(٦) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ١١٠.

(٧) سورة البقرة، آية: ٢٥٥.

(٨) سورة آل عمران، آية: ٢.

(٩) سورة الفرقان، آية: ٥٨.

(١٠) رواه مسلم في صحيحه رقم ٢٧١٧.

٢- صفة العلم: وهي الصفة الثانية التي يثبتها البيهقي لله تعالى، ويستدل على إثباتها بقوله تعالى: **(وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ)** ^(١) وقوله تعالى: **(لَكِنَّ اللَّهَ يَنْشَهُدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ)** ^(٢) ويزي البيهقي بعد ذكره هذه الآيات التي تدل على إثبات صفة العلم لله تعالى: "إن قدر ما أخذناه جميعاً من العلم إذا اعتبر بعلم الله عز وجل الذي أحاط بكل شيء، لا يبلغ من علم معلوماته في المقدار إلا كما يبلغ أخذ العصفور من البحر، فهو جزء يسير فيما لا يدرك قدره، فكذلك القدر الذي علمناه الله تعالى في النسبة إلى ما يعلمه عز وجل" ^(٣)

٣- صفة القدرة: وهي الصفة الثالثة التي يثبتها البيهقي لله تعالى، ويستدل على ثبوتها بقوله تعالى: **(بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ)** ^(٤) كذلك حديث رسول الله ﷺ فيما ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما حينما قال: "كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول: اللهم أني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك" ^(٥)

٤- صفة الإرادة: وهي الصفة الرابعة التي يثبتها البيهقي لله تعالى، ويستدل على ثبوتها بقوله تعالى: **(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)** ^(١) وقوله تعالى: **(مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ)** ^(٢) ويورد حديث معاوية بن أبي سفيان فيما يرويه عن رسول الله ﷺ: **(مَنْ يَرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا فَلْيَقْهَرِ فِي الدِّينِ)** ^(٣)

٥ - صفة السمع والبصر: وهما الصفة الخامسة والسادسة التي يثبتها البيهقي لله تعالى، ويستدل عليهما من القرآن بقوله تعالى: **(وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا)** ^(١) وقوله تعالى: **(فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)** ^(٢) كذلك قول النبي ﷺ: **"أنكم لا تدعو أصم ولا غائباً، إنما تدعون سميعاً بصيراً"** ^(٣)

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥٥.

(٢) سورة النساء، آية: ١٦٦.

(٣) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ١١٨.

(٤) سورة التيامة، آية: ٤.

(٥) رواد البخاري في صحيحه رقم ٦٢٨٢.

(١) سورة البقرة، آية: ١٨٥.

(٢) سورة المائدة، آية: ٦.

(٣) رواد مسلم رقم ١٠٦٧.

(١) سورة النساء، آية: ١٣٤.

(١٠) سورة غافر، آية: ٥٦.

(١١) رواد مسلم رقم ٢٧٠٤.

٦ - صفة الكلام: أما الصفة السابعة التي يثبتها البيهقي لله تعالى فهي صفة الكلام، ويستدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِذَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْقَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٦) إذن أثبت البيهقي في عرضه لصفات ذات الله تعالى بالدليل النقلى، وهذا هو منهجه في إثباتها يعتمد على النقل أولاً، وما يورده من آيات قرآنية وأحاديث نبوية تثبت هذه الصفات، ثم بعد ذلك يورد الأدلة العقلية في إثباته.

وتتلخص أدلة البيهقي العقلية لإثبات هذه الصفات في أنه لو لم يتصف بالصفة أتصف بظدها وهذا محال على الله، فإذا لم يكن الله حياً كان ميئاً، وإذا لم يكن قادراً كان عاجزاً، وإذا لم يكن عالماً كان جاهلاً، وهذا لا يصح في حق الله، فطريقة البيهقي تتضمن بأنه إذا كان ثابتاً في حق المخلوق وهو وصفه كمال، فالخالق سبحانه وتعالى أولى بالاتصاف به، وإذا تنزه المخلوق عن الاتصاف بظده فإن الخالق أولى بالتنزه عنه؛ والله تعالى لا يشبه المصنوعات، لأنه لو أشبهها: "لجاز عليه ما يجوز على المصنوعات من سمات النقص، وأمارة الحدوث، والحاجة إلى محدث غيره وذلك يقتضي نفيه، فوجب أنه كما وصف نفسه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾" (٧) ولأننا نجد أن كل صنعة لا تشبه صانعها، كالكتابة لا تشبه الكاتب، والبناء لا يشبه الباني، علمنا أن صنعة الباري لا تشبهه" (٨)

والبيهقي هنا يجمع بين إثبات الصفات لله تعالى وبين تنزيهه الله تعالى، وعن عدم مشابهته للمخلوقين حال وصفه بصفات من الممكن أن يتصف بها خلقه، وإذا جاز أن يتصف المخلوقين بهذه الصفات فكان من الأولى أن يتصف بها الله تعالى، يقول البيهقي: "فإن قال قائل: وما الدليل على أنه حي عالم قادر؟ قيل: ظهور فعله دليل حياته وقدرته وعلمه؛ لأن ذلك لا يصح وقوعه من ميت ولا عاجز ولا جاهل به، دل ذلك على أنه بخلاف وصف من لا يتأتى ذلك منه، ولا يكون بخلاف ذلك إلا وهو حي عالم قادر" (٩) والدليل على أنه مريد هو أنه حي عالم ليس بمكره ولا مغلوب، ولا به آفة تمنعه، وكل حي خلا مها يضاد العلم ولم يكن به آفة تخرجه من الإرادة، كان مريداً مختاراً

(١) سورة الكهف، آية: ١٠٩.

(٢) سورة لقمان، آية: ٢٧.

(٣) سورة الشورى، آية: ١١.

(٤) البيهقي: الجامع لشعب الإيمان، ج١، ص١٥٨.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص١٥٨.

قاصداً" (١) كما أن الدليل على أنه سميع بصير - أنه حي، ويستحيل وجود حي يتعري عن الوصف بما يدرك المسموع والمرئي أو بالأقصة المانعة منه، ويستحيل تخصيصه من أحد هذين الوصفين بالأفة، لأنها منع والمنع يقتضي مانعاً وممنوعاً، ومن كان ممنوعاً كان مغلوباً، وذلك من صفات المحدث، والباري قديم لم يزل، فهو سميع بصير لم يزل ولا يزال، والدليل على أنه متكلم؛ لأنه حي ليس يساكت ولا به أفة تمنعه من الكلام، وكل حي كان كذلك كان متكلماً، فوجب أن يكون متكلماً (٢)

لا شك أن البيهقي يتابع الأشاعرة والسلف في إثبات صفات ذات الله تعالى ولا ينفىها عنه، وهذا يتضح من اعتباره الصفات زائدة على الذات وليست عين الذات كما ذهب المعتزلة، فهي عنده: "صفات زائدات على ذاته قائمات به" (٣) فكما يستحيل وجود موصوف بدون صفة؛ لأنه لا معنى لموصوف إلا إذا قامت به صفة، فإنه لا معنى لأصفة بدون موصوف: "فلو جاز عالم لا علم له، لجاز علم لا عالم به، كما أنه لو جاز فاعل لا فعل له، لجاز فعل لا فاعل له" (٤)

إن يستحيل وجود صفة بدون موصوف أو جود موصوف بدون صفة، وما يقال في صفة العلم يقال في بقية الصفات، فالصفات عند البيهقي زائدة على الذات وليست عين الذات: "فصفات ذاته لم تنزل موجودة بذاته ولا تزال، ولا نقول فيها أنها هو ولا غيره، ولا هو هي" (٥) لأن إثبات العينية يقتضي أن تكون الصفة موصوفة بما اتصفت به الذات المرادفة لها، فيكون العلم عالماً، والقدرة قادرة، وذلك مستحيل" (٦)

(١) المصدر نفسه، ج١، ص ١٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٣) البيهقي: الاعتقاد، ص ٢١. تعد الصفات عند المعتزلة غير زائدة على الذات، بل هي عين الذات؛ لأن في إثبات صفات زائدة على الذات يؤدي إلى تعدد القماء، فتشارك الله تعالى في إخص وصف ذاته وهو القدم وبذلك تتعدد الأبهة، وفي هذا المعنى يقول القاضي عبد الجبار: "والأصل في ذلك أنه تعالى لو كان يستحق هذه الصفات لمعان قيمة وقد ثبت أن القديم إما يخالف مخالفة بكونه قديماً، وثبت أن الصفة التي تقع بها المخالفة عند الإقتران، بها تقع المماثلة عند الاتفاق، وذلك يوجب أن تكون هذه المعاني مثلاً لله تعالى، حتى إذا كان القديم تعالى عالماً لذاته، قادراً لذاته، وجب في هذه المعاني مثله، ولو جاز أن يكون الله تعالى مثلاً لهذه المعاني" القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م، ص ١٩٥. أما الأشاعرة فقد ثبتوا لله سبع صفات زائدة على الذات، وهي صفات المعاني وهذه الصفات هي العلم والإرادة والقدرة والحياة والسمع والبصر والكلام، وهذه الصفات عندهم: ليست هي الذات بل زائدة على الذات، وهي قائمة بذاته، وهي كلها قديمة، وأن هذه الصفات صانقة عليه أزلاً وأبداً. انظر الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ١٦٦، أيضاً البيهقي: الفرق بين الفرق، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المنى، القاهرة، د. ت، ص ٢١٩.

(٤) البيهقي: الجامع لشعب الإيمان، ج١، ص ١٥٨.

(٥) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ١٠.

(٦) البيهقي: الجامع لشعب الإيمان، ج١، ص ١٥٨.

ويستند البيهقي إلى الآيات القرآنية التي تثبت أن الصفات زائدة على الذات بقوله: "يستحيل إثبات موجود بهذه الأوصاف مع نفي هذه الصفات عنه، وحين لزم إثباته بهذه الأوصاف لزم إثبات هذه الصفات له، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾" (١) وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾" (٢) فأثبت القوة لنفسه وهي القدرة، وأثبت العلم، فدل على أنه عالم بعلم قادر بقدرة" (٣) فصفات الله عند البيهقي ملازمة للذات غير منفصلة عنها، أي أن الله حي بحياة وعالم بعلم وقادر بقدرة ويسمع بسمع وبصير ببصر ومتكلم بكلام، لكن هل هذه الصفات قديمة أم حادثة عن الله تعالى؟

يرى البيهقي موافقا في ذلك مذهب الأشاعرة أن هذه الصفات قديمة: "فإذا قيل ما الدليل على أنه لم يزل حيا قادرا عالما مريذا سميعا بصيرا متكلما؟ قيل: لأنه لو لم يكن كذلك لكان موصوفا بأضدادها، ولو كان كذلك لاستحال أن يقع منه فعل، وفي صحة الفعل منه دليل على أنه لم يزل كذلك ولا يزال كذلك" (٤) إذن الصفات عند البيهقي قديمة، ولا يجوز أن يوصف شيء منها بالحدوث؛ لأنه إذا جاز حدوث شيء منها فقد جاز حلول الحوادث في ذات الله تعالى، والحوادث لا تحل إلا في حادث مثلها، ولهذا يقول: "أن علم الله أزلي متعلق بالمعلومات عند حدوثها، وسمعه أزلي متعلق بإدراك المسموعات عند ظهوره وبصره أزلي متعلق بإدراك المرئيات عند وجودها، من غير حدوث معنى فيه، تعالى الله أن يكون محلا للحوادث، وأن يكون شيء من صفات ذاته محدثا" (٥) لأنه لو قامت الحوادث بذات الله لم يخل عنها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث مثلها" (٦) وهذا لا يتفق مع رأي المعتزلة، حيث لا توجد عندهم صفات زائدة على الذات؛ لأن هذا يؤدي إلى تعدد القدماء، وتشارك الله تعالى في أخص وصف له وهو القدم، ولهذا فإن: "الأصل في ذلك أن الله تعالى لو كان يستحق هذه الصفات لمعان قديمة، وقد ثبت أن القديم إنما يخالف مخالفة بكونه قديما، وثبت أن الصفة التي تقع بها المخالفة عند الافتراق بها تقع المماثلة عند الاتفاق، وذلك يوجب أن تكون هذه المعاني مثلا لله، حتى إذا كان القديم تعالى عالما لذاته قادرا لذاته، وجب في هذه المعاني مثله، ولوجب أن يكون الله

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥٥.

(٢) سورة الذاريات، آية: ٥٨.

(٣) البيهقي: الجامع لشعب الإيمان، ج١، ص١٥٩.

(٤) المصنوع نفسه، ج١، ص١٥٩.

(٥) البيهقي: الاعتقاد، ص٢٣.

(٦) الجويني: لمع الأئمة في عقد أهل السنة والجماعة، تحقيق د. فؤاد حسين محمود، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٧م، ص٩٦.

تعالى مثلاً لهذه المعاني" (١) لكن إذا كان البيهقي تابع الأشاعرة ففي القول بقدم صفات الذات، وهي الصفات السبع التي سبق الحديث عنها، إلا أنه قد قال بحدوث صفات الفعل، مثل الخلق والرزق والإحياء والإماتة والعفو والعقوبة (٢) متفقاً في ذلك مع الأشاعرة والمعتزلة (٣) وهذه الصفات عقلية لأن العقل قد دل على ثبوتها مع ورود النص بها (٤)

أي أن مصدر إثبات هذه الصفات عند البيهقي هو المصدر ذاته الذي يتماشي مع منهجه وهو النقل والعقل معاً، فمن الأدلة النقلية قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أَلْسُنُ اللَّهِ رَبِّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ (٦) وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ (٧) ويستدل بحديث رسول الله (ﷺ) الذي يقول فيه: "كان الله عز وجل ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، ثم كتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السماوات والأرض" (٨) فمعنى قوله كان الله ولا شيء غيره لا الماء ولا العرش ولا غيرهما، فكل ذلك أغيار، وقوله كان عرشه على الماء، يعني به ثم خلق الماء وخلق العرش على الماء (٩) كما أن الآيات تضمنت صفة الخلق، الذي هو إيجاد شيء من العدم، وإيجاد شيء بعد العدم فهو حادث، وهذه الصفات لا يمكن قيامها بنفسها، وبالتالي ينتفي القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى.

٧ - كلام الله .. والتأويل:

يمكن القول أن حديث البيهقي عن صفة كلام الله* (١٠) لا يخرج عن الاتجاه العام الأشعري في هذه المسألة من أن الكلام نفسي وأنه قديم أزلي، وأن هذا الكلام الذي نقرأه عبارة عن كلام الله القديم، والكلام عنده: "هو نطق نفس المتكلم" (١١) أي أنه معان تقوم في نفس المتكلم، وينفي البيهقي أن يكون كلام الله تعالى بحرف

(١) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ١٩٦.

(٢) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ١٠.

(٣) الجويني: الشامل في أصول الدين، تحقيق د. علي سامي النشار، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩م، ص ١٦.

أيضاً القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ١٩٧.

(٤) البيهقي: الاعتقاد، ص ٢٢.

(٥) سورة غافر، آية: ٦٢.

(٦) سورة الفرقان، آية: ٢.

(٧) سورة الروم، آية: ٢٧.

(٨) رواه البخاري في صحيحه، رقم ٧٤١٨.

(٩) البيهقي: الاعتقاد، ص ٢٢.

(١٠) لقد خصص البيهقي للحديث عن صفة كلام الله عدة أبواب في كتابه الأسماء والصفات، كما خصص لها في كتابه الاعتقاد باباً من أكبر أبوابه، نظراً لأن مسألة كلام الله ترتبط بمشكلة خلق القرآن ومحنة الإمام أحمد بن حنبل في عهد المأمون والمعتصم من خلفاء الدولة العباسية.

(١١) البيهقي: الاعتقاد، ص ٢٧٢، ولقد ذهب إلى هذا المعنى كل من الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة، ص ٤٠، والغزالي: الأربعين في أصول الدين، ص ١٤، والأمدي: غاية المرام في علم الكلام، ص ٩٨.

ووصوت؛ "لأن المتكلم ذات مخارج، وكلامه ذا حروف وأصوات، والباري تعالى ليس يذو مخارج، وكلامه ليس بحرف ولا صوت" (١)

إذن كلام الله عند البيهقي عبارة عن كلام نفسي وليس بذي حروف وأصوات؛ لأن في إثبات ذلك تشبيهه الله بخلقه في أن يكون له مخارج وحروف وأصوات، فيكون كلامه يشبه كلام خلقه، ويؤكد البيهقي هذا المعنى في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (٢). فيذهب إلى أن الله تعالى قد وصف نفسه بالتكلم، وأكد بالتكرار فقال تكليماً، ثم ذكر ما كلم الله به موسى، فهذا كلام سمعه موسى عليه السلام بإسماع الحق إياه، بلا ترجمان بينه وبينه" (٣) وكلامه تعالى: "صفة له، أزلية موجودة بذاته، لم يزل كان موصوفاً به، ولا يزال موصوفاً به" (٤). وإن الله تعالى نفى عن كلامه الحدوث بقوله: ﴿وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم﴾ (٥) فأخبر أنه كان موجوداً مكتوباً قبل الحاجة إليه في أم الكتاب، وقوله عز وجل: ﴿بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ﴾ (٥) (٦) فأخبر أن القرآن كان في اللوح المحفوظ يريد مكتوباً فيه، وذلك قبل الحاجة إليه، وفيه ما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، والخير والاستخبار، وإذا ثبت أنه كان موجوداً قبل الحاجة إليه ثبت أنه لم يزل كان" (٧)

هكذا يقوم البيهقي بتأويل الآيات القرآنية لكي يثبت قدم كلام الله، ويقرر أن كلام الله قديم لسببين: "السبب الأول: لأن كلامه لو كان مخلوقاً لوجب أن يتصف بضده قبل خلقه، لاستحالة أن يخلو الحي من كلام وضده، والسبب الثاني: أنه لو كان مخلوقاً لما خلا الأمر من أن يكون خلقه تعالى بنفسه أو في غيره، أو لا في محل، والأخير باطل، لأن الكلام عرض والقرض لا يقوم بنفسه، وكذا الأول لاستحالة قيام الحوادث به، وتترتب على الثاني إضافة الكلام إلى ذلك الغير، فلا يكون كلاماً لله تعالى" (٨)

(١) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٢٧٢، ولقد ذهب ابن تيمية مخالفاً لذلك إلى: "أن القرآن كلام الله تكلم به بحرف وصوت، وليس منه شيء كلاماً لغيره لا جبريل ولا غيره، وأن العباد يقرأونه بأصوات أنفسهم وأفعالهم، فلصوت المسموع من العبد صوت القارئ والكلام كلام الله" ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج ٢، ص ٨٤، ورأى أن القرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه ليس شيء من ذلك كلاماً لغيره، ولكن أنزل على رسوله، وليس القرآن اسماً لمجرد المعنى ولا لمجرد الحرف إنما لمجموعهما، وأن الله يتكلم بصوت وليس ذلك كأصوات العباد فإنه ليس كمثل شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا أفعاله، فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم وقدرته وحياته المخلوق، فكذلك لا يشبه كلامه كلام المخلوق ولا معانيه تشبه معانيه، ولا حروفه تشبه حروفه، ولا صوت الله يشبه صوت العبد" ابن تيمية: المصدر السابق، ص ٢٤٤، هكذا فإن السلف لا يقولون بالتأويل ولا بالتعويض، ومثقفون على أن الله تكلم بالقرآن الذي أنزل على نبيه (ﷺ) وأنه ينادي عباده بصوته، وأن صوته لا يشبه أصوات خلقه.

(١) سورة النساء، آية: ١٦٤.

(٢) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ١٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٨.

(٤) سورة الزخرف، آية: ٤.

(٥) سورة البروج، آية: ٢١ - ٢٢.

(٦) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٢٢٩.

(٧) البيهقي: الجامع لشعب الإيمان، ج ١، ص ٢٦.

وينتهي البيهقي من ذلك إلى أن كلام الله هو كلامه القديم القائم بنفسه تعالى، فلا ينقسم إلى أمر أو نهي، أو خبر أو استخبار، وقوله هذا يعني وحدة الكلام الإلهي، فكلام الله واحد لا يختلف باختلاف العبارات، فبأي لسان قرئ كان قد قرئ كلام الله، إلا أنه يسمى توراة إذا قرئ بالعبرانية، ويسمى إنجيلا إذا قرئ بالسريانية، ويسمى قرآنا إذا قرئ بالعربية" (١) إذن يعتقد البيهقي بوحدة الكلام الإلهي، سواء كان توراة أو إنجيل أو قرآن، وأرجعه إلى معنى الأمر (٢)

وبعد أن أثبت البيهقي أن كلام الله قديم، قام بتأويل الآيات القرآنية التي تدل على الحدوث، ويرى أنه لو كان القرآن مخلوقا لكان الله تعالى موجداً له بكلمة كن، كسائر المخلوقات؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿أَمَّا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٣) وهذا غير صحيح، فلو كان القرآن مخلوقا لكان الله سبحانه وتعالى قائما له كن، والقرآن قوله، ويستحيل أن يكون قوله مقولاً له؛ لأن هذا يوجب قولاً ثانياً، والقول في القول الثاني وفي تعلقه بقول ثالث كالأول، وهذا يفضي إلى ما لا نهاية له، وهو فاسد، وإذا فسد ذلك فسد أن يكون القرآن مخلوقاً" (٤) ولقد أول قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ (٥) بأن الله تعالى جمع بين القرآن والإنسان في هذه الآيات المتعاقبات وخص كل منهما بأمر لا يشاركه فيه الآخر، فخص القرآن بالتعليم، وخص الإنسان بالتخليق، وهذا يدل على أن القرآن غير مخلوق؛ لأنه لو كان مخلوقاً لأشركه مع الإنسان في خاصية الخلق، ولقال: خلق القرآن والإنسان" (٦) كما أول قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ (٧) بأن الله تعالى فرق بين خلقه وأمره بالواو الذي هو حرف الفصل بين الشئيين المتغايرين، فدل على أن قوله غير خلقه (٨) أما قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ (٩) فهذا رد على من يزعم أن القرآن مخلوق فقد جعله قولاً للبشر (١٠)

(١) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٢٧٣.

(٢) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٢٢٩ أيضاً: الجويني: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ١٩٤٨م ص ١٩.

(٣) سورة النمل، آية: ٤٠.

(٤) البيهقي: الاعتقاد، ص ٣٢.

(٥) سورة الرحمن، آية: ٣-١.

(٦) البيهقي: الاعتقاد، ص ٣٢.

(٧) سورة الأعراف، آية: ٥٤.

(٨) البيهقي: الاعتقاد، ص ٣٢.

(٩) سورة المدثر، آية: ٢٥.

(١٠) البيهقي: الاعتقاد، ص ٣٢.

ولقد رد البيهقي على المعتزلة القائلين بخلق القرآن، وتأويلهم لقوله تعالى ﴿ مَا بَاتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(٢) بقوله: "ليس المراد من الآية الأولى أن وعلمهم به، فكل ذلك محدث والمتلو المعلوم غير محدث، كما أن ذكر العبد لله محدث والمذكور غير محدث"^(٣) والآية الثانية لا تدل على ما ذهب إليه المعتزلة؛ لأن جعلناه بمعنى شميئناه قرآنا عربيا، وأنزلناه مع الملك الذي أسمعناه آية حتى نزل به بلسان العرب ليعقلوا معناه^(٤) إذن القرآن عند البيهقي كلام الله غير مخلوق، وهو يتفق في ذلك مع الاتجاه الأشعري مخالفا المعتزلة.

ثالثاً: الصفات الخيرية .. والتأويل

الصفات الخيرية هي الصفات التي يتم إثباتها لله تعالى عن طريق الخبر الصادق الذي جاء به القرآن الكريم أو السنة النبوية، وعلي العقل التصديق بما جاء به القرآن والسنة، وهي تنقسم إلى قسمين، ذاتية كالوجه واليدين والعين والقدم والساق، وفعلية: مثل الاستواء والإتيان والمجيء والمحبة، أما عن منهج البيهقي في حديثه عن الصفات الخيرية فيتمثل في الإثبات والتأويل.

١ - صفة الوجه: وهي من الصفات التي لا تثبت إلا بالنقل، وذكر البيهقي العديد من الآيات التي تثبت هذه الصفة مثل قوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾^(٦) فالآيات صريحة في إثبات صفة الوجه؛ لأن الله تعالى أضاف الوجه إلى الذات، ثم وجه النعت إلى الوجه، فقال "ذو الجلال والإكرام" ولو كان ذكر الوجه صلة، ولم يكن للذات صفة لقال: "ذي الجلال والإكرام"، فلما قال ذو الجلال والإكرام علمنا أنه نعت للوجه، وهو صفة للذات^(٧) ومع أن البيهقي يثبت صفة الوجه لله

(١) سورة الأنبياء، آية: ٢.

(٢) سورة الزخرف، آية: ٣.

(٣) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٢٧٢، انظر رأي القاضي عبد الجبار: الأصول الخمسة، ص ٥٢٧ حيث قال: "أما مذهبا في ذلك فهو أن القرآن كلام الله ووجه مخلوق محدث" المصدر نفسه، ص ٤٢٨ واستند إلى قوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ ﴾ سورة الأنبياء، آية: ٢. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ سورة الزخرف، آية: ٣ أيضا

Sayyed Hossein Nasr: An introduction To Islamic Philosophy . Britain . 1978 , p : 25.

(٤) البيهقي: الاعتقاد، ص ٣٤.

(٥) سورة الرحمن، آية: ٢٧.

(٦) سورة القصص، آية: ٨٨.

(٧) البيهقي: الاعتقاد، ص ٢٩ أيضا ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج٢، ص ٢٧٤، ورأي البيهقي هنا في إثبات صفة الوجه لله تعالى مخالف لرأي متأخري الأشاعرة والمعتزلة، حيث ذهب البغدادي إلى أن المراد بصفة الوجه هنا هو الذات أي ذات الله "البغدادي: أصول الدين، ص ٧٦ وأيضا ذهب الأمدي إلى أن المعنى بالوجه الذات الأمدي: غيبة المرام في علم الكلام، ص ١٤٢. كذلك اتفق المعتزلة مع ذلك الرأي، فابو الهذيل العلاف قد رأى أن الله وجهها هو هو، ولا يعني ذلك

تعالى إلى أنه في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ﴾^(١) يرى أن هذه الآية تعني الوجه الذي وجهكم إليه، أي قبله الله، فأينما كنتم في شرق أو غرب فلا تتوجهن إلا إليها"^(٢)

٢- صفة العين: ومن الصفات التي يثبتها البيهقي لله تعالى صفة العين، ويستند إلى القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلِصْنَعِ عَلِيِّ عَيْنِي﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿فَأَنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿وَاصْنَعِ الْفَلَكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٥) وحديث الرسول (ﷺ): "ما بعث نبي إلا قد أنذر الدجال، إلا وأنه أعور، وأن ربكم ليس بأعور"^(٦) وفي الحديث نفي العور عن الله سبحانه، وإثبات العين له^(٧)

وإذا كان هناك من أول صفة العين الواردة في هذه الآيات بالرؤية، والبعض الآخر أولها بالحفظ، وأنها من صفات الفعل، فإن من قال بأحد هذين التأويلين زعم أن المراد نفي العور عن الله تعالى، وأنه لا يجوز ما يجوز على خلقه من الآفات والنقائص^(٨) فإن البيهقي قد رأى أن ما وردت به النصوص ظاهر في إثبات صفة العين لله تعالى، لائقة بجلاله^(٩)

أي أن كل صفة يثبتها البيهقي لله تعالى، فهي لا تشبه صفات خلقه؛ لأن صفات الله تعالى تليق بجلاله وعظمته، وصفات خلقه تليق بضعفهم، فهو ليس كمثله شيء.

٣- صفة اليد: ومن الصفات التي يثبتها البيهقي لله تعالى صفة اليد، ونجد للبيهقي هنا موقنين: إما الإثبات وإما التأويل، فأما الإثبات فيستند في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿يَا إِبْرَاهِيمَ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدِي﴾^(١٠) وقوله

إثبات صفة، وإنما المقصود بالوجه الذات" انظر أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ج١، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م، ص ٢٤٥.

(١) سورة البقرة، آية: ١١٥.

(٢) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٣١٠. ولقد ذهب ابن تيمية إلى هذا الرأي ورأى أن المقصود بالآية هنا بالوجه هو القبلة، ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج١، ص ١٦١، في حين ذهب ابن القيم إلى أن قوله تعالى "فمِنْ وَجْهِ اللَّهِ" لا يتعين

حملة على الجهة أو القبلة، إنما هو صفة لله تعالى "ابن قيم الجوزية: مختصر الصواعق المرسله، ج٢، ص ١٧٩.

(٣) سورة طه، آية: ٣٩.

(٤) سورة الطور، آية: ٤٨.

(٥) سورة هود، آية: ٣٧.

(٦) رواه البخاري في صحيحه، التوحيد، رقم ٧٤٠٨.

(٧) البيهقي: الاعتقاد، ص ٣٠. أيضاً الأسماء والصفات، ص ٣٢.

(٨) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٢٧٣، انظر أيضاً: الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة، ص ١٥٥، البغدادي: أصول الدين، ص ١٠٩.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣١٤ وجاء بحثه لصفة العين بعنوان "باب ما جاء في إثبات صفة العين".

(١٠) سورة ص، آية: ٧٥.

تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غَلَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَغَلَبُوا بِمَا قَالُوا) (١) وهنا يثبت البيهقي صفة اليد لله تعالى بقوله: "وقال الله عز وجل ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي، بتشديد الباء من الإضافة وذلك تحقيق في التثنية، وفي ذلك منع من حملهما على النعمة والقدرة، لأنه ليس لتخصيص التثنية في نعم الله ولا في قدرته معنى يصح؛ لأن نعم الله أكثر من أن تحصى، وتفضيل آدم عليه السلام على إبليس وحملهما على القدرة أو على النعمة يزيل معنى التفضيل لاشتراكهما فيها، ولا يجوز حملهما على الماء والطين؛ لأنه لو أراد ذلك لقال لما خلقت من يدي، كما يقال صنعت هذا الكوز من الفضة أو النحاس، فلما قال: بيدي علمنا أن المراد بهما غير ذلك" (٢)

هكذا يثبت البيهقي صفة اليد لله تعالى، ويرى أن تأويل اليد بالقدرة غير صحيح، لأن التثنية في يدي تبطل تأويل اليد بالقدرة، فقدرة الله تعالى واحدة لا حدود لها، فلا يصح تأويلها بقدرتي لأن ذلك حصر لقدرة الله تعالى، ويثبت من ذلك إثبات صفة اليد لله تعالى.

هذا هو الموقف الأول للبيهقي وفيه إثبات لصفة اليد، أما عن الموقف الثاني وهو تأويلها فإن البيهقي يقوم بتأويل الآيات القرآنية، ويعطي للآية معنى آخر، وفي ذلك يقول: "وقد روينا ذكر اليد في إخبار آخر، إلا أن سياقها يدل على أن المراد بها الملك والرحمة والنعمة" (٣) فمما جاءت فيه اليد بمعنى الملك والقدرة قوله تعالى: (قُلْ إِنْ الْقَضَلُ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مِنْ شَاءٍ) (٤) ومما جاءت فيه اليد صلة في الكلام قوله تعالى: (أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا) (٥) أما المقصود بقوله تعالى: (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) (٦) تعظيم أمر البيعة (٧) إذن منهج البيهقي إزاء إثبات صفة اليد لله تعالى، يعتمد إما على الإثبات، وإما على تأويل النصوص الدينية والتي تتفق مع السياق.

٤ - صفة اليمين والكف: ومن الصفات الخبرية التي يثبتها البيهقي لله تعالى، صفة اليمين والكف، وهو في إثبات هذه الصفات يقوم بتأويل العديد من الآيات والأحاديث (٨)، وهي تأويلات أسندتها إلى أهل النظر وهم علماء الكلام من

(١) سورة المائدة، آية: ٦٤.

(٢) البيهقي: الاعتقاد، ص ٣٠.

(٣) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٣٢١.

(٤) سورة آل عمران، آية: ٧٣.

(٥) سورة يس، آية: ٧١.

(٦) سورة الفتح، آية: ١٠.

(٧) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٣٢٠. انظر أيضا تأويل الأشاعر لهذه الآيات الجوزية: العقيدة النظامية، ص ٢٥.

البيخادي: أصول الدين، ص ١١٠.

(٨) لأنه يترجم هنا لهذه الصفة بعنوان "باب ما ذكر في" وليس قوله في الإثبات "ما جاء في إثبات صفة..."

الأشاعرة وخاصة استاذة ابو بكر بن فورك، فمن الآيات التي يقوم البيهقي بتأويلها لإثبات صفة اليمين والكف قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقْوِيلِ لِأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٢) كذلك حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه "يقض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة، ويطوي السماء بيمينه ثم يقول: أنا الملك- أين ملوك الأرض"^(٣).

يمكن القول أن في إثبات البيهقي لصفة اليمين والكف لله تعالى، إنما هو إثبات لصفة اليد وفي هذا يقول البيهقي: "اليمين يزداد به اليد، والكف عبارة عن اليد، واليد لله تعالى صفة بلا جارحة، فكل موضع ذكرت فيه فالمراد بذكرها تعلقها بالكائن المذكور معها، من الطي والأخذ والقبض والبسط وغير ذلك تعلق الصفة الذاتية بمقتضاها من غير مباشرة، وليس ذلك تشبيه بحال"^(٤) واليمين المذكور في الأخبار التي ذكرناها محمول في بعضها على القوة والقدرة، وفي بعضها على حسن القول^(٥). أما صفة الكف فالمراد بها: "ملكه وسلطانه، فإن المقصود من قوله تعالى "والسماوات مطويات بيمينه" الإخبار عن الملك والقدرة، أو أنه أراد أنها ذاهبات بقسمه، أي أقسم ليقينها، وقوله: لأخذنا منه باليمين" أي بالقوة والقدرة"^(٦).

٥- صفة الأصابع: وإذا كان البيهقي قام بتأويل الكف واليد لله تعالى فإنه يقوم بتأويل صفة الأصابع لله تعالى، كما جاء في حديث النبي ﷺ قال فيه: "إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد يضربها حيث يشاء"^(٧) (١) بقوله: "ولو ضح الخبز من طريق الرواية كان ظاهر اللفظ منه متأولاً على نوع من المجاز، أو ضرب من التمثيل قد جرت به عادة الكلام بين الناس في عرف تخاطبهم، فيكون المعنى في ذلك على تأويل قوله تعالى: "والسماوات مطويات بيمينه: "أي قدرته على طيها وسهولة الأمر في جمعها، وقلة اعتياضها عليه بمنزلة من جمع شيئاً في كفه، فاستخف حمله، فلم يشتمل بجميع كفه عليه، لكنه يقبله ببعض أصابعه، فقد يقول الإنسان في الأمر الشاق إذا أضيف إلى الرجل القوي إنه ليأتي عليه بأصبع واحدة، أو أنه يعمل به بخصره، أو أنه يكفيه بصغرى أصابعه، أو ما أشبه ذلك من الكلام الذي يزداد به الاستظهار في القدرة عليه والاستهانة به"^(٨).

(١) سورة الحاقة، آية: ٤٤ - ٤٥.

(٢) سورة الزمر، آية: ٦٧.

(٣) رواه مسلم في صفات المنافقين رقم ٢٧٨٧.

(٤) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٢٢٠.

(٥) المصدر نفسه، ٣٣١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٠.

(٧) رواه مسلم في كتاب القدر رقم ٢٦٢٤.

(٨) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٢٣٨.

وإذا كان البيهقي قام بتأويل هذا الحديث فليس معنى ذلك أنه لا يقبله، فهو يقول: "أنتا لا ننكر هذا الحديث ولا نبطله لصحة سنده" (١) وقدم له تأويل ثان بقوله: "بأن المراد أن القلوب تحت قدرته وملكه، وفائدة تخصيصها بالذكر أن الله تعالى جعل القلوب محلاً للخواطر، والإيرادات والعزوم والنيات، وهي مقدمات الأفعال، ثم جعل سائر الجوارح تابعة لها في الحركات والسكنات، ودل بذلك على أن أفعالنا مقدوره الله تعالى مخلوقة، لا يقع شيء دون إرادته" (٢) وربما كان المراد بأصبعين كما يرى البيهقي: "النفع والدفع، أو أثرية في الفضل والعدل" (٣)

هذا هو منهج البيهقي في تناوله لصفة الأصابع لله تعالى، وهو يعتمد على تأويل النصوص الدينية، وذلك على حسب ما يقتضيه سياق كل نص، ولكن إذا كان البيهقي قد أثبت صفة الوجه واليدين لله تعالى من قبل، فلماذا لم يأولهما على هذا النحو الذي ارتضاه لنفسه؟

يرد البيهقي على ذلك بقوله: "إن هذه الصفات مذكورة في كتاب الله تعالى بأسمائها وهي صفات مدح، والأصل أن كل صفة جاء بها الكتاب أو صحت بأخبار التواتر أو رويت من طريق الأحاد، وكان لها أصل في الكتاب أو خرجت على بعض معانيه، فإننا نقول بها، ونجربها على ظاهرها من غير تكيف، ما لم يكن له في الكتاب ذكر، ولا في التواتر أصل، ولا له بمعاني الكتاب تعلق، وكان مجيئه بطريق الأحاد، وأفضى بنا القول إذا أجريناه على ظاهره إلى التشبيه، فإننا تناوله على معنى يحتمله الكلام، ويزول معه التشبيه، وهذا ما جاء به ذكر القدم والرجل والساق وبين اليد والوجه" (٤)

هذا عن القسم الأول من صفات الذات الخبرية كما عرضها البيهقي، واتضح لنا منهجه في تناولها، والقائم على الإثبات والتأويل، إثبات لبعضها وتأويل للبعض الآخر، أما عن القسم الثاني من الصفات الخبرية وهي صفات الفعل مثل الاستواء والنزول والمجيء والإتيان، فقد سلك في تناولها منهجين أيضاً هما التأويل والتقويض، وليس لهذه الصفات من الإثبات نصيب عنده، وكان تقويضه لها على أساس أن الآيات الواردة بذكرها من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله.

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(٤) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٣٥٣.

رابعاً: الصفات الفعلية .. والتأويل

١- صفة الاستواء :

تعد صفة الاستواء من أهم صفات الفعل الخبرية التي تناولها البيهقي، ولقد ذكر العديد من الآيات التي وردت فيها صفة الاستواء منها قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرْوَاهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٥)

ثم يأخذ البيهقي في تطبيق منهجه والقائم على التأويل أو التفويض، فيقول أولاً العرش بأنه: "جسم مجسم خلقه الله تعالى وأمر ملائكته بحمله، وتعبدهم بتعظيمه والطواف به، كما خلق في الأرض بيتنا وأمر بني آدم بالطواف به واستقباله في الصلاة"^(٦) وبالتفويض ثانياً، حيث ذهب إلى أن: "المتقدمين رضي الله عنهم كانوا لا يفسرونه، ولا يتكلمون فيه، وكنا والتابعون نقول أن الله تعالى ذكره فوق عرشه"^(٧)

لذا يقرر البيهقي أن المذهب الصحيح في إثبات صفة الاستواء هو: "الاقتصار على ما ورد به التوقيف دون التكييف، وإلى هذا ذهب المتقدمون من أصحابنا ومن تبغهم من المتأخرين، وقالوا: إن الاستواء على العرش قد نطق به الكتاب في غير آية، ووردت به الأخبار الصحيحة وقبوله من جهة التوقيف واجب، والبحث عنه وطلب الكيفية له غير جائز"^(٨) ويرى أن أهل الحديث فيما ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا، ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله، فهم على قسمين: منهم من قبله وأمن به ولم يؤوله ووكل علمه على الله، ونفى الكيفية والتشبيه عنه، ومنهم من قبله وأمن به وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة، ولا يناقض التوحيد"^(٩)

(١) سورة طه، آية ٥

(٢) سورة الفرقان، آية : ٥٩

(٣) سورة السجدة آية : ٤

(٤) سورة الرعد، آية : ٢

(٥) سورة الحديد، آية : ٤

(٦) البيهقي : الأسماء والصفات، ص ٣٩٢

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٠٦

(٨) البيهقي . الاعتقاد، ص ٤٣

(٩) المصدر نفسه، ص ٥

إذن منهج البيهقي في تناوله لصفة الاستواء يجمع فيه بين التأويل والتفويض، ولقد ذكر البيهقي الآراء المختلفة في صفة الاستواء منها:

الرأي الأول: هو الذي يذهب إلى أن الله سبحانه وتعالى فعل في العرش فعلاً أسماه الاستواء كما فعل في غيره فعلاً سماه الرزق والنعمة، ويرى البيهقي أن هذا الرأي هو رأي أبو الحسن الأشعري ويرى أنه: "لم يكيف الاستواء، إلا أنه جعله من صفات الفعل" (١) ويعد هذا الرأي مقبول عند البيهقي؛ لأنه قد عرضه في كتابه الأسماء والصفات، وأيضاً كتابه الاعتقاد الذي ألفه بعد الأسماء والصفات، حيث يرى في هذا الرأي نفي قيام الصفة الموصوف، بدليل قوله: "لم يكيف الاستواء، إلا أنه جعله من صفات الفعل، لقوله "ثم استوى على العرش" وثم للتراخي، والتراخي إنما يكون في الأفعال" (٢).

أما الرأي الثاني فيرى أن معنى الاستواء هو: "الاعتلاء، كما يقول استويت على ظهر الدابة واستويت على السطح بمعنى علوته، واستوى الطير على قمة رأسي بمعنى علا في الجو فوجد فوق رأسي، والقديم سبحانه عال على عرشه، فالمقصود بالاستواء هنا علواً لمكانته لا علو الذات" (٣).

أما الرأي الثالث فيرى البيهقي أن الاستواء بمعنى: "السيطرة والغلبة والقهر" (٤) كما يقال استوى فلان على الناحية إذا غلب أهلها" ولكن هذا الرأي رفضه البيهقي؛ لأن الاستواء هنا عبارة عن غلبة مع توقع الضعف (٥).

هذه هي الآراء الثلاثة التي عرضها البيهقي في صفة الاستواء، أما عن رأيه هو فقد أختار التفويض فوقف على اللفظ كما ورد به النص دون أن يتجاوز ذلك في تفسيره، فهو كما يقول: "مستو على عرشه كما أخبر، بلا كيف ولا أين" (٦) والإشارة إليه بأين يؤدي إلى إثبات جهة، والله عز وجل لا يرى في جهة كما يرى المخلوق، وهو يتعالى عن جهة" (٧).

(١) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٤١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤١٣ وهذا الرأي قال به متأخري الأشاعرة مثل الأمدي: غاية المرام في علم الكلام، ص ١٤١، والإمام أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١٠٦، ومن المعتزلة من قل به القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن، تحقيق د. عدنان محمد زرزور، دار النصر للطباعة، القاهرة، د. ت، ج ١، ص ٣٥٢.

(٥) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٤١٢.

(٦) البيهقي: الاعتقاد، ص ٤٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٠.

ولقد أول البيهقي الآيات والأحاديث التي تدل على الجهة كقول النبي (ﷺ): "أنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء" (١) بقوله: "لو لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء، فليس في مكان" (٢) وحديث البيهقي هنا فيه إشارة إلى نفي المكان عن الله تعالى، وأن العبد أينما كان فهو في القرب أو البعد من الله تعالى سواء، وأنه الظاهر فيصح إدراكه بالأدلة، وأنه الباطن فلا يصح إدراكه بالكون في مكان (٣) واستمراراً في نفي الجهة عن الله نجد البيهقي قد أول العديد من الآيات القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿ أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ (٤) وقوله تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ ﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ (٦) بأنها محمولة على ما ورد في آيات الاستواء، فيكون المعنى في الجميع من على العرش" (٧) كما أول قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ (٨) بأن صعود الكلم الطيب والصدقة الطيبة إلى السماء عبارة عن حسن القبول لهما، وأول عروج الملائكة الوارد في قوله تعالى: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ (٩) بأن المراد عروجهم إلى مقامهم في السماء (١٠)

غرض البيهقي إذن من نفي الجهة عن الله وتأويل الآيات التي تدل على ذلك هو التنزيه، ولكن إذا كان المقصود بالجهة هو أن الله تعالى في هذا العالم وأن الله تعالى خالاً في مخلوقاته، فيجب أن ينزه عن ذلك، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه جهة وجودية؛ لأنها داخل الوجود والعالم، إما إثبات جهة لله تعالى وأنه فوق العالم على عرشه، فهذه الجهة ثابتة لله تعالى، وهو ما أقرب به الأدلة النقلية وأيضاً الفطرية، فنحن جميعاً بالفطرة نرفع أيدينا إلى السماء عند الدعاء، ونقصد بذلك جهة العلو لله تعالى.

لكن تنبغي الإشارة هنا إلى قضية هامة تتعلق بنفي الجهة ألا وهي رؤية الله تعالى، فلقد أثبت البيهقي رؤية الله تعالى وخصص لها: "باب القول في

(١) رواه مسلم، رقم ٢٧١٣.

(٢) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٤١١.

(٣) البيهقي: الاعتقاد، ص ٤١.

(٤) سورة المالك، آية: ١٦.

(٥) سورة النحل، آية: ٥٠.

(٦) سورة الأنعام، آية: ١٨.

(٧) البيهقي: الاعتقاد، ص ٤٣.

(٨) سورة فاطر، آية: ١٠.

(٩) سورة المعارج، آية: ٤.

(١٠) البيهقي: الاعتقاد، ص ٤١٣.

إثبات رؤية الله عز وجل في الآخرة بالإبصار" (١) فهل يوجد تناقض عند البيهقي في إثباته رؤية الله مع نفي الجهة عنه؟

أثبت البيهقي رؤية الله تعالى يوم القيامة وذلك بالأدلة النقلية والعقلية منها قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ.. إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (٢) فالنظر الوارد في الآية هو الرؤية (٣) وليس يخلو النظر من وجوه حسب قول البيهقي: "إما أن يكون الله عز وجل عني به نظر الاعتبار كقوله: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ (٤) أو يكون عني به نظر الانتظار كقوله: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ (٥) أو يكون عني به نظر التعطف والرحمة، كقوله: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ (٦) أو يكون عني الرؤية كقوله: ﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ (٧) ولا يجوز أن يكون الله تعالى عني بقوله إلى ربها ناظرة نظر التفكير والاعتبار، لأن الآخرة ليست بدار استدلال واعتبار، وإنما هي دار اضطراب، ولا يكون عني به نظر انتظار؛ لأنه ليس في أمر الجنة انتظار، لأن الانتظار معه تنغيص وتكدير، والآية خرجت مخرج البشارة لأهل الجنة، فيما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من العيش السليم والنعيم المقيم، فهم ممكنون مما أرادوا، وإذا خطر ببالهم شيء أتوا به، وإذا كان ذلك كذلك لم يجز أن يكون الله قد أراد بقوله إلى ربها ناظرة الانتظار؛ ولأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجوه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه، كما قال تعالى: ﴿قَدْ تَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ (٨) وأراد بذلك تقلب عينيه نحو السماء، ولأنه قال إلى ربها ناظرة، ونظر الانتظار لا يكون مقروئاً بالي، لأنه لا يجوز عند العرب أن يقولوا في نظر الانتظار إلى، ألا ترى أن الله عز وجل لما قال: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ (٩) لم يقل إلى إذا كان معناه الانتظار، ولا يجوز أن يكون الله أراد نظر العطف والرحمة؛ لأن الخلق لا يجوز أن يتعطفوا على خالقهم، فإذا فسدت هذه الأقسام الثلاثة، صح القسم الرابع من أقسام النظر وهو أن معنى قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أنها رائية ترى الله عز وجل، ولا يجوز معناه

(١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢) سورة القيامة، آية: ٢٣.

(٣) البيهقي: الاعتقاد، ص ٤٩.

(٤) سورة الغاشية، آية: ١٧.

(٥) سورة يس، آية: ٤٩.

(٦) سورة آل عمران، آية: ٧٧.

(٧) سورة محمد، آية: ٢٠.

(٨) سورة البقرة، آية: ١٤٤.

(٩) سورة يس، آية: ٤٩.

إلى ثواب ربها ناظرة، وإنما قال إلى ربها ولم يقل إلى غير ربها ناظرة، والقرآن على ظاهره، وليس لنا أن نزيله عن ظاهره إلا بحجة" (١)

فلقد عمد المعتزلة إلى نفي رؤية الله تعالى، حيث قاموا بتأويل النظر الوارد في الآية إلى معنى الانتظار، فكأنه تعالى قال: **وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ لِرَبِّهَا مَنظُرَةٌ** (١) ومما يدل على أن الله عز وجل يرى بالإبصار قول موسى: **﴿ قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرَاكَ وَلَكِنْ نَنْظُرُ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾** (٢) فلا يجوز أن يكون نبي من الأنبياء قد البسه الله جلباب النبیین وعصمه الله مما عظم منه المرسلين أن يسأل الله ما يستحيل عليه، وإذا لم يجز ذلك على موسى عليه السلام، فقد علمنا أنه لم يسأل ربه مستحيلاً، وأن الرؤية جائزة على ربنا عز وجل، ومما يدل على ذلك قوله "فإن استقر مكانه فسوف تراني"، فلما كان الله قادراً على أن يجعل الجبل مستقراً كان قادراً على الأمر الذي لو فعله لراه موسى، فدل ذلك على أن الله قادر على أن يرى نفسه عباده المؤمنين وأنه جائز رؤيته، وقوله "لن تراني" أراد به في الدنيا دون الآخرة" (٤)

ولقد فسر النبي (ﷺ) والصحابية الذين أخذوا عنه، والتابعين الذين أخذوا عن الصحابة قوله تعالى: **﴿ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾** (٥) أن الزيادة في هذه الآية هي النظر إلى وجه الله تعالى، وانتشر عنه وعنهم إثبات رؤية الله عز وجل في الآخرة بالإبصار" (١) أما حجة المعتزلة على قوله تعالى: **﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾** (٢) فيما يقول البيهقي فإنه إنما أراد به لا تدركه أبصار المؤمنين في الدنيا دون الآخرة، ولا تدركه أبصار الكافرين مطلقاً، كما قال: **﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾** (٣) فلما عاقب الكفار بحجبهم عن رؤيته دل على أنه يثبت المؤمنين برفع الحجاب لهم عن أعينهم حتى يروه، إنما نفي عنه الإدراك دون الرؤية، والإدراك هو الإحاطة بالمرئي دون الرؤية، فإنه يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علماً" (٤)

(١) البيهقي: الاعتقاد، ص ٤٩-٥٠.

(٢) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ٢٤٥.

(٣) سورة الأعراف، آية: ١٤٣.

(٤) البيهقي: الاعتقاد، ص ٤٧.

(٥) سورة ق، آية: ٣٥.

(٦) البيهقي: الاعتقاد، ص ٤٧.

(٧) سورة الأنعام، آية: ١٠٣.

(٨) سورة المطففين، آية: ١٥.

(٩) البيهقي: الاعتقاد، ص ٤٧.

لا يعني إذن إثبات الرؤية إثبات للجهة، فالبيهقي ومعه الأشاعرة قد أثبتوا الرؤية ونفوا الجهة عن الله تعالى، فإنه لا يرى في جهة كما يرى المخلوق في جهة، وهو يتعالى عن جهة" (١)

٢- صفة النزول والإتيان:

ومن الصفات التي يقوم بتأويلها البيهقي صفة النزول والمجيء لله تعالى، ويستند في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ (٣) أيضاً حديث النبي (ﷺ) الذي يقول فيه "ينزل الله إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل فيقول: من يدعوني فاستجب له أو يسألني فأعطيه" (٤) ويؤل البيهقي ذلك بقوله: "أن الإتيان والمجيء، فعلى قول أبي الحسن الأشعري، يحدث الله تعالى يوم القيامة فعلاً يسميه إتياناً ومجيئاً، لا بأن يتحرك أو ينتقل، فإن الحركة والسكون والاستقرار من صفات الأجسام، والله تعالى أحد صمد ليس كمثل شيء، ولم يرد بقوله إتياناً من حيث النقلة وإنما أراد إحداث الفعل، وهكذا قال في أخبار النزول، أن المراد به فعل يحدثه الله عز وجل في سماء الدنيا كل ليلة يسميه نزولاً بلا حركة ولا نقلة، تعالى الله عن صفات المخلوقين" (٥)

وإذا كان البيهقي قد قام بتأويل النصوص السابقة إلى أنه في نصوص أخرى له - خاصة في كتاب الاعتقاد والذي ألفه بعد كتابه الأسماء والصفات - قد قال بالتفويض، فهذه الصفات ثابتة عنده وذلك لورود نصوص شرعية فيها، لهذا يقول: "لا نحتم على النزول منه بشيء، ولكننا نبين كيف هو في اللغة، والله أعلم بما أراد" (٦) وقال أيضاً: "على مثل ذلك درج أكثر علمائنا في مسألة الاستواء والمجيء والنزول والإتيان" (٧)

وإذا كان البيهقي يقول بالتفويض في صفة النزول والإتيان، فإن الغرض من ذلك نفي الحركة والانتقال عن الله تعالى، وهذا واضح من قوله: "قد زل بعض شيوخ الحديث فحاد عن هذه الطريقة حين روي حديث النزول ثم أقبل على نفسه فقال: إن قال قائل: كيف ينزل ربنا إلى السماء؟ قيل له: ينزل كيف يشاء،

(١) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٢) سورة الفجر، آية: ٢٢.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢١٠.

(٤) رواه مسلم برقم، ٧٥٨.

(٥) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٤٤٧.

(٦) البيهقي: الاعتقاد، ص ٤٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٤.

فإن قال هل يتحرك إذا نزل؟ فقال: إن شاء يتحرك، وإن شاء لم يتحرك، وهذا خطأ فاحش عظيم، والله تعالى لا يوصف بالحركة؛ لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون، وكلاهما من أعراض الحدث وأوصاف المخلوقين، والله تعالى متعال عنهما ليس كمثل شيء" (١)

إذن هذه الصفات ثابتة لله تعالى، ولكن كيفيتها ترجع إلى الله ولا علم لنا بها، فالنزول والإتيان صفات ثابتة على الحقيقة، فهو سبحانه ينزل ويحيي، ولكن نزوله ليس كنزول أجسام بني آدم من السطح إلى الأرض، بحيث يبقى السقف فوقهم، فهو يأتي ولا يزال فوق عرشه، ولا يكون عرشه فوقه، وبهذا يتضح أن التأويل والتفويض هما منهج البيهقي في تناوله صفة الاستواء والجهة والمجيء والإتيان والنزول؛ أما بقية الصفات مثل الضحك والغضب والمحبة والكراهية فهو ينتهج مبدأ التأويل لهذه الصفات.

٣ - صفة الضحك والمحبة والكراهية:

من الصفات التي يقوم البيهقي بتأويلها صفة الضحك وهي عنده بمعنى الرضا، وفي ذلك يقول البيهقي: "غير جائز أن يضحك الله سبحانه الضحك الذي يعترى البشر عندما يستخفهم الفرح أو يستنفرهم الطرب، وهو منفي عن صفاته، وإنما هو مثل ضربه لهذا الصنيع الذي يحل محل العجب عند البشر، فإذا رآوه أضحكهم، ومعناه في صفة الله الإخبار عن الرضا" (٢) وقد يراد بالضحك-أيضاً أن يبين الله ويبيد من فضله ونعمه ما يكون جزاء لعيبه الذي رضي عمله (٣) ويستند في ذلك إلى حديث الرسول (ﷺ) الذي يقول فيه: "ضحك ربنا من قنوط عباده، وقرب خيره" (٤) فإله تعالى يتعري عما يعترى البشر من انفعالات وما ينطبق على صفة الضحك ينطبق على باقي الصفات مثل المحبة والبغض والكراهية، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (٥) وحديث الرسول (ﷺ) عن الأنصار: "لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، من أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله" (٦) وحديث الرسول (ﷺ): "من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه" (٧) ولقد

(١) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٤٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦٦.

(٣) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٤٦٧.

(٤) رواه أحمد في مسنده، وانظر أيضاً البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٤٧٢.

(٥) سورة آل عمران، آية: ٣١.

(٦) رواه البخاري في صحيحه، ج ٧، ص ١١٢، برقم: ٣٧٨٢.

(٧) رواه البخاري في صحيحه، ج ١١، ص ٣٥٧، برقم: ٦٥٠٧.

أول البيهقي هذه الصفات بقوله: "المحبة واليغض والكراهية عند بعض أصحابنا من صفات الفعل، فالمحبة عنده بمعنى المدح له بإكرام مكتسبة واليغض والكراهية بمعنى الذم له بإهانة مكتسبة"^(١)

هكذا فإن البيهقي قد أثبت من الصفات الخيرية ثلاث الوجه والعين واليد، أما بقية الصفات فقد سلك مسلك التأويل والتفويض، التأويل لبعضها والتفويض للبعض الآخر، وهذا واضح من عدم ثبوته على منهج واحد في مجال التطبيق، فجمع بذلك بين الثلاث مناهج، إما الإثبات، وإما التأويل، وإما التفويض.

(١) البيهقي: الأسماء والصفات، ص ٤٩٨.

الخاتمة

اتضح لنا من دراسة منهج التأويل عند البيهقي وتطبيقه على الذات والصفات النتائج التالية:

أولاً: اتفق البيهقي مع الأشاعرة في العديد من القضايا الكلامية، كحديثه عن كلام الله، وقوله بأن كلام الله نفسي قديم، وصفاته قديمة، وقوله بأن الاسم عين المسمى، وإثباته رؤية الله يوم القيامة، ونفي الجهة عن الله تعالى.

ثانياً: سلك الإمام البيهقي مسلك الأشاعرة في الحديث عن أسماء الله، وذهب إلى أن الطريق إلى إثبات أسماء الله تعالى تكون بدلالة الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ولا يجوز إطلاقها عليه ما لم تدل عليه إحدى هذه الطرق الثلاثة، أي القرآن والسنة النبوية والإجماع، كما أن هناك علاقة بين أسماء الله تعالى وصفاته، وهي دلالة تلك الأسماء على اتصافه بما تتضمنه من صفات، حيث تشقق أسماؤه من صفاته التي كلها مدائح وأفعاله التي كلها حكمة، فالعلاقة هنا علاقة تلازم بين الاسم والصفة.

ثالثاً: إذا كان البيهقي اتفق مع الاتجاه العام للسلف في تناول صفات الله، إلا أنه قد خالفهم في تطبيق المنهج، فقد سلك مسلك التأويل والتفويض، التأويل لبعضها والتفويض للبعض الآخر، وهذا واضح من عدم ثبوته على منهج واحد في مجال التطبيق، فجمع بذلك بين ثلاث مناهج، إما الإثبات، وإما التأويل، وإما التفويض.

رابعاً: وافق البيهقي السلف فيما أثبتته من صفات الذات الخبرية، وخالفهم في تأويل ما بقي منها، حيث أثبت اليبدين والوجه والعين وأول ما سوى ذلك، كما اتفق مع السلف فيما يتعلق بمسألة الرؤية، وإثباتها للمؤمنين يوم القيامة، إلا أنه خالفهم بنفيه للجهة.

خامساً: يعتمد منهج البيهقي في إثبات صفات الذات على العقل والنقل معاً، ولا يهمل أحدهما على حساب الآخر، فإثبات هذه الصفات يكون عن طريق العقل مع ورود السمع به، وتتلخص أدلته العقلية لإثبات صفات الذات في أنه لو لم ينتصف بالصفة أتصف بضمها، وهذا محال على الله، فإذا لم يكن الله حياً كان ميتاً، وإذا لم يكن قادراً كان عاجزاً، وإذا لم يكن عالماً كان جاهلاً، وهذا لا يصح في حق الله.

سائماً: لا يخرج البيهقي عن الاتجاه العام الأشعري في حديثه عن صفة كلام الله، وأن كلام الله نفسي وقديم وأزلي، فهو معان تقوم في نفس المتكلم، وينفي أن يكون كلام الله تعالى بحرف وصوت؛ لأن في إثبات ذلك تشبيه الله بخلقه في أن يكون له مخارج وحروف وأصوات، فيكون كلامه يشبه كلام خلقه.

سابعاً: قام البيهقي بتأويل الآيات التي تدل على حدوث كلام الله لكي يثبت قدمه، فكلام الله هو كلامه القديم القائم بنفسه تعالى، فلا ينقسم إلى أمر أو نهي، أو خبر أو استخبار، وقوله هذا يعني بوحدة الكلام الإلهي، فكلام الله واحد لا يختلف باختلاف العبارات، فبأي لسان قرئ كان قد قرئ كلام الله، إلا أنه يسمى توراة إذا قرئ بالعبرانية، ويسمى إنجيلًا إذا قرئ بالسريانية، ويسمى قرآنًا إذا قرئ بالعربية، فهو يعتقد بوحدة الكلام الإلهي، سواء كان توراة أو إنجيل أو قرآن، وأرجعه إلى معنى الأمر، وهو يتفق في ذلك مع الاتجاه الأشعري مخالفاً المعتزلة.

ثامناً: يتمثل منهج البيهقي في حديثه عن الصفات الخبرية في الإثبات والتأويل، إثبات لبعضها وتأويل للبعض الآخر، ينطبق هذا على صفات الذات وهو القسم الأول من الصفات الخبرية، أما عن القسم الثاني وهي صفات الفعل مثل الاستواء والنزول والمجيء والإتيان فقد سلك في تناولها منهجين أيضاً هما التأويل والتفويض، وكان تفويضه لها على أساس أن الآيات الواردة بذكرها من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، أي أن هناك صفات ثابتة لله تعالى، وكيفيةها ترجع إلى الله تعالى ولا علم لنا بها، وبهذا يتضح أن التأويل والتفويض هما منهج البيهقي في تناوله صفات الفعل، كصفة الاستواء والجهة والمجيء والإتيان والنزول، أما بقية الصفات مثل الضحك والغضب والمحبة والكرامية فهو ينتهج منهج التأويل لهذه الصفات.

تاسعاً: يعد الإمام البيهقي أحد أئمة الأشاعرة الذين كان لهم جهود عظيمة في خدمة ودعم المذهب الأشعري، وليس كما يعتقد أنه سلفي العقيدة، فقد تحولت معرفته في الحديث وإمامته فيه إلى خدمة أهل التأويل، لا إلى خدمة مذهب أهل الحديث والسنة، وهذا في باب العقائد دون الأحكام.

المصادر والمراجع

أولاً: مؤلفات الإمام البيهقي

- (١) البيهقي (الإمام أحمد بن الحسين): الأسماء والصفات، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٥٨هـ.
- (٢).....: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، تصحيح الشيخ أحمد مرسي، طبعة القاهرة، ١٣٨٠هـ.
- (٣).....: السنن الكبرى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.
- (٤).....: معرفة السنن والآثار، تحقيق السيد أحمد صقر، المجلس الأعلى للسنن الإسلامية، القاهرة، ديت.
- (٥).....: مناقب الشافعي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار النصير للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.
- (٦).....: أحكام القرآن، تحقيق محمد زاهد الكوثري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.
- (٧).....: حياة الأنبياء في قبورهم، تعليق محمد بن محمد الخانجي، المحمودية، القاهرة، ١٣٥٧هـ.
- (٨).....: دلائل النبوة، قام بتحقيقه عيد الكريم عثمان، دار النصر للطباعة للطباعة، القاهرة، ١٣٨٩هـ.
- (٩).....: الجامع لشعب الإيمان، تحقيق مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

ثانياً: أهم المصادر والمراجع العربية

- (١٠) ابن تيمية (تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم) : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية تحقيق د. محمد رشاد سالم، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- (١١).....: درء تعارض العقل والنقل، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧١م.
- (١٢).....: شرح العقيدة الأصفهانية، مطبعة الاعتصام، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

- (١٣).....: الرسالة الصفدية، تحقيق سيد بن عباس الحلبي، أيمن بن عارف الدمشقي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.
- (١٤).....: شرح حديث النزول، تحقيق محمد خميس، دار العاصمة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.
- (١٥).....: مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن قاسم، مطابع الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٨١ هـ.
- (١٦) ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي) : الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج٤، تحقيق عبد الرحمن خليفة، مطبعة صبيح القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٤٧ هـ.
- (١٧) ابن خزيمة (الإمام محمد بن إسحاق) : كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، تحقيق د. محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٨٧ هـ.
- (١٨) ابن خلكان (أحمد بن محمد بن أبي بكر) : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر - بيروت، طبعة ١٣٩٨ هـ.
- (١٩) ابن رشد (أبو الوليد ت ٥٩٥ هـ) : فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، تحقيق د. محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م.
- (٢٠).....: مناهج الأدلة في عقائد أهل الملة، تحقيق د. محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، د. ت.
- (٢١) ابن عساكر (الحافظ فخر الدين) : تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الأشعري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠ م.
- (٢٢) ابن فارس (أبو الحسن أحمد) : معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، ١٩٩١ م.
- (٢٣) ابن فورك (محمد بن الحسن ت ٤٠٦ هـ) : مشكل الحديث، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٦٢ هـ.
- (٢٤) ابن كثير (عماد الدين إسماعيل بن عمر ت ٧٧٤ هـ) : تفسير القرآن العظيم، ج٣، جمعية إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العرفان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.

(٢٥) ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري) : لسان العرب، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣٠٢ هـ، مادة سلف، ج٣، ومادة عبد، ج٤.

(٢٦) الأشعري (أبو الحسين) : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩ م.

(٢٧) : الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق د. فؤاد حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ١٩٧٩ م.

(٢٨) : اللمع في الرد على أهل الزيغ والأهواء، تحقيق حمودة غزابة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٥ م.

(٢٩) الأمدي (سيف الدين ت ٦٣١ هـ) : غاية المرام في علم الكلام، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩١ هـ.

(٣٠) : أباكار الأفكار في أصول الدين، تحقيق: د. أحمد المهدي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٤٢٣ هـ.

(٣١) الإيجي (عضد الدين) : الإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق : عماد الدين حيدر، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

(٣٢) : المواقف في علم الكلام، مكتبة المنتبى، القاهرة، بدون تاريخ.

(٣٣) الباقلاسي (أبو بكر) : تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م.

(٣٤) البغدادي (الإمام عبد القاهر بن طاهر ت ٤٢٩ هـ) : كتاب أصول الدين، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١ م.

(٣٥) : الفرق بين الفرق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٣ م.

(٣٦) البغوى : معالم التنزيل في التفسير، ج١، طبعة الفتار، القاهرة، ١٣٤٥ هـ.

(٣٧) البهي (د. محمد) : الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧ م.

- ٣٨) الجرجاني (السيد الشريف): التعريفات، تحقيق د. عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة ١٩٩١ م.
- ٣٩) الجليند (محمد سيد): منهج السلف بين التقليد والتجديد، مطبعة العمرانية، القاهرة، ١٩٩٤ م.
- ٤٠) الجوزية (ابن قيم): مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتزلة، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م.
- ٤١): يدائع الفوائد، ج ٣، تحقيق هشام عطاء، مكتبة الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.
- ٤٢) الجويني (إمام الحرمين أبو المعالي): العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ١٩٤٨ م.
- ٤٣): الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق د. يوسف موسى، على عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٠ م.
- ٤٤): لمع الأدلة في عقائد أهل السنة والجماعة، تحقيق د. فوقيه حسين محمود، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٨ م.
- ٤٥): الشامل في أصول الدين، تحقيق د. على سامي النشار، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩ م.
- ٤٦) الخبلي (ابن العماد): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.
- ٤٧) الذهبي (محمد حسين): التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٠ م.
- ٤٨) الرازي (فخر الدين محمد بن عمر الخطيب ٦٠٦ هـ): معالم أصول الدين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الكليات الأزهرية، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٤٩): اعتقادات المسلمين والمشركين، تحقيق د. على سامي النشار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٥٠) أزر كلّي (خير الدين): سير أعلام النبلاء، ج ١، ج ٥، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ م.

٥١) الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو الملقب بجار الله): الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق يوسف الحمادي، مكتبة مصر القاهرة، د. ت. ط. ١٩٦٤م.

٥٢) السبكي (تاج الدين عبد الوهاب): طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الطوب، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.

٥٣) السيمعاني (عبد الكريم بن محمد بن منصور): الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٩٦٢م.

٥٤) السيلي (د. سيد عبد العزيز): العقيدة السلفية بين الإمام أحمد بن حنبل والإمام بن تيمية، دار المنار، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

٥٥) الشهرستاني (عبد الكريم): الملل والنحل، ج١، تحقيق د. محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٦م.

٥٦) العسقلاني (الحافظ أحمد بن علي بن حجر ت ٨٥٢هـ): فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تصحيح عبد العزيز بن باز، محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٥٧) الغزالي (أبو حامد): الأربعين في أصول الدين، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د. ت.

٥٨).....:الجامع العوام عن علم الكلام، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١٩٨٦م.

٥٩).....:المستقصى من علم الأصول، دار الفكر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٠م.

٦٠).....:الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٦١) الفاخوري (د. حنا، د. خليل الجر): تاريخ الفلسفة العربية، دار المعارف، بيروت، ١٩٥٠م.

٦٢) القرطبي (محمد بن أحمد بن أبي بكر): الجامع لأحكام القرآن، ج٤، تحقيق أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.

٦٣) القشيري (الإمام مسلم بن الحجاج ت ٢٦١هـ): صحيح مسلم، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.

٦٤) الكندي (أبو يوسف إسحاق) : رسالة الإبانة عن سجود الجرم الأقصى وطاعته لله "ضمن رسائل الكندي الفلسفية تحقيق د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.

٦٥) المقرئزي (تقي الدين أحمد بن علي): كتاب المواعظ بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقرئزية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون تاريخ.

٦٦) الملطي (أبو الحين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن ت٣٧٧هـ) : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مكتبة المثنى، بغداد، ١٣٨٨هـ.

٦٧) بالي (د. ميرفت عزت): نماذج من مذاهب الفرق الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.

٦٨) حنفي (د. حسن) : السلفية النشأة والمرتكزات والهوية، معهد المعارف الحكمية، القاهرة الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٦٩) خليفة (حاجي) : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، ١٩٤١م.

٧٠) صقر (د. إبراهيم محمد إبراهيم) : دراسات في علم الكلام، مكتبة دار العلم، القاهرة، ١٩٩٥م.

٧١) عبد الجبار (القاضي أحمد ت٤١٥هـ): شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.

٧٢): متشابه القرآن، تحقيق د. عدنان محمد زرزور، دار النصر للطباعة، القاهرة، د. ت.

٧٣): المختصر في أصول الدين، ضمن مجموعة رسائل العدل والتوحيد، تحقيق محمد عمارة، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، ١٩٧١م.

٧٤) عون (د. فيصل بدير) : علم الكلام ومدارسه، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٢م.

٧٥) كوربان (هنري) : تاريخ الفلسفة الإسلامية من ينباع حتى وفاة ابن رشد، ترجمة نصير مروة وحسن قبیس، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

ثالثاً : المراجع الأجنبية

- 1) Al Fred Llvry : Al kinde métaphysics, New york ,1974 .
- 2) Sayyed Hossein Nasr: Oliver Leman: History of Islamic philosophy, part 1, London , New York 1996